Sir Robert Peel and His Role in Supporting the policy of Reform Laws in Britain (1809-1846)

السير روبرت بيل ودوره في دعم سياسة التشريعات الإصلاحية في بريطانيا (1809-1846)

أ.م.د. حيدر صبري شاكر الخيقاني
جامعة كربلاء- كلية التربية للعلوم الإنسانية- قسم التاريخ

((ملخص البحث))

هذا البحث يتناول دراسة شخصية السير روبرت بيل ودوره في دعم سياسة التشريعات الإصلاحية التي شهدتها بريطانيا خلال الفترة الواقعة ما بين(1809-1846) وروبرت بيل هو من الشخصيات السياسية البريطانية المهمة التي كان لها دورا فعال في السياسة البريطانية في معظم سنوات النصف الأول من القرن التاسع عشر. وقد تم اختيار عام (1809) بداية لموضوع البحث كون السير روبرت بيل أصبح عضوا في البرلمان في ذلك العام بينما تم اختيار عام (1846) نهاية للفترة المحددة نظرا لأنه العام الذي انتهت فيه فترة حكم وزارة روبرت بيل الثانية.

تضمن البحث مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة: تناول الفصل الأول شخصية السير روبرت بيل ودوره في دعم سياسة الإصلاحات العامة حتى عام 1841. مبينا أهم المناصب التي شغلها والدور الفعال الذي مارسه في دعم سياسة الإصلاح تجاه العديد من القضايا انطلاقا من حاجة البلاد لتلك الإصلاحات وانطلاقا من مشاعره الإنسانية لتحقيقها. وتطرق الفصل الثاني من البحث الى سياسة الإصلاح التي تبنتها وزارة السير روبرت بيل الثانية خلال الفترة الواقعة ما بين (1841-1845) حيث تم في عهدها إصدار العديد من التشريعات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المهمة التي خدمت المجتمع بشكل فعال. اما الفصل الثالث من البحث فقد أوضح السياسة التي تبناها السير روبرت بيل تجاه المجاعة الايرلندية ودوره في إلغاء قوانين الحبوب والتي أدت في نهاية المطاف الى حدوث انشقاق في حزب المحافظين بعد ان تمسك بيل بإلغاء تلك القوانين من اجل دعم الايرلنديين ومساعدة جميع الفقراء في البلاد، على الرغم من معرفته بان ذلك ربما سيؤدي الى فقدانه لمنصبه، لكن مشاعره الإنسانية تجاه الفقراء والمحتاجين جعلته يضحي بمنصبه دون ان يتنازل عن مبادئه.

وفي الخاتمة يوضح الباحث أهمية شخصية السير روبرت بيل ودوره السياسي الفعال في دعم التشريعات الإصلاحية في بريطانيا طوال الفترة التي قضاها في العمل السياسي.

Abstract

This paper studies the character of Sir Robert Peel, who is an important British figure that played an active role in the British Policy during much of the first half of the Nineteenth century. The study explains his role in the policy of reform laws enactment that was witnessed in Britain during the Period(1809-1846). The year 1809 has been chosen as the start point of the study as it is the year that witnessed Peel's becoming a member of the parliament, while the year 1846 has been chosen as the end point of the study as it is the year in which Robert Peel' second ministry ended.

The paper contains an introduction, three chapters and a conclusion. Chapter one tackles the character of Sir Robert Peel and his role in the British Policy until 1841, the Chapter shows the most important positions held by the character and his active role in supporting the reform policy pertaining many issues due to the country's imperious need for those reform and his humanitarian feelings. Chapter two discusses the reform policy adopted by Sir Robert Peel's Second Ministry during the period(1841-1845) as many important economic, political, and social laws were enacted that served the community effectively. Chapter three sheds light on the policy adopted by Sir Robert Peel regarding the Irish famine and abolishing grain laws that eventually resulted in the downfall of the ministry after Peel's insistence on putting an end to those laws for supporting the Irish and all the poor in the country though he knew it would result in losing his position, thus he sacrificed his position so that he does not step down his principles.

The researcher in The Conclusion, examines the significance of the character of Sir Robert Peel and his influential political role in supporting the reform laws in Britain during the period he spent in political career.

المقدمة:

يعد السير روبرت بيل من الشخصيات السياسية المهمة التي مارست دورا فعالا في تاريخ بريطانيا خلال النصف الاول من القرن التاسع عشر وهو من السياسيين المحافظين الذين سعوا الى تحقيق الاصلاحات العامة في البلاد، وتمكن من خلال المناصب السياسية التي شغلها طوال حياته من تأييد ومساندة الكثير من القوانين الاصلاحية التي تمت مناقشتها في البرلمان.

انتمى بيل الى حزب التوري منذ بداية شبابه واصبح عضوا في البرلمان منذ عام 1809 ثم تولى العديد من المناصب السياسية الرفيعة في البلاد خلال الفترة ما بين (1809-1846)، فقد اصبح وزيرا للداخلية خلال الفترة ما بين(1822-1827) وكذلك خلال الفترة(1828-1830)، ومن ثم تولى رئاسة الوزراء مرتين: الاولى خلال الفترة(كانون الاول 1834- نيسان 1835)، والثانية(اب 1841- حزيران1846). وفي اثناء توليه رئاسة الوزارة ساهم بشكل فعال في اصدار العديد من التشريعات الاصلاحية وهذا نابع من ادراكه لحاجة البلاد الى مثل تلك الاصلاحات بفضل معرفته بالمشاكل التي تعاني منها بعض فئات المجتمع والتي كانت بحاجة ماسة الى ايجاد حلول لها. وقد كان للقوانين التي اصدرت في تلك الفترة وبدعم من السير روبرت بيل تاثيرا ايجابيا مهما على مختلف جوانب الحياة في المجتمع البريطاني ومنها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وساهمت بشكل فعال في دعم اقتصاد البلاد وتحسين الحالة المعيشية للعديد من ابناء المجتمع ممن كانوا يعانون من ضنك العيش والفقر المدقع.

ومن يدرس اوضاع المجتمع البريطاني خلال الفترة التي تناولها البحث سيجد ان هناك تفاوتا ملحوظا داخل ذلك المجتمع لا من حيث الهوة الواسعة في الجانب المادي بين الطبقة الارستقراطية والطبقة الفقيرة فحسب، بل ومن جانب الحقوق السياسية والخدمات الاجتماعية بين الافراد والآثار التي ترتبت على ذلك التفاوت، فبينما كانت الطبقة الفقيرة من جهة ترزح تحت قسوة ظروف الحياة الصعبة وتعاني من شَظَفُ العيش ومحرومة من الكثير من الحقوق السياسية التي كانت تتمتع بها الفئات الأخرى في المجتمع وتتعرض للاستغلال من قبل الرأسماليين، كانت الطبقة الارستقراطية من جهة اخرى تنعم بالثراء الفاحش والسلطة ولا يكترث معظم افرادها لما يعانيه الفقراء وهذه الاوضاع كانت بمثابة تحديا استجاب له بعض اصحاب النزعات الانسانية من السياسيين والمفكرين واخذوا يطالبون بتحقيق العدالة في المجتمع وإنصاف الفئات الفقيرة. مما حدى ببعض السياسيين الى السعي لاصدار القوانين والتشريعات لمعالجة المشاكل التي يعاني منها المجتمع. وكان السير روبرت بيل ابرز هؤلاء السياسيين.

كانت هناك اسباب عدة جعلت الباحث يختار موضوع البحث كان من ابرزها اهمية التشريعات التي صدرت في الفترة التي تناولها البحث بالدراسة والدور الفعال الذي مارسه السير روبرت بيل من اجل اصدارها، والاثار المهمة التي تركتها تلك التشريعات على المجتمع البريطاني، فضلا عن الحاجة الماسة لإيجاد دراسة تسلط الضوء على تلك التشريعات واثارها والنتائج التي ترتبت عليها فضلا عن ذلك فقد سلط الضوء في هذه الدراسة الضوء على شخصية السير روبرت بيل ودوره السياسي واهم التشريعات التي صدرت في عهده، موضحا وموقفه منها ومدى تاثيرها على الاوضاع العامة في المجتمع البريطاني، كما تم توضيح الأسباب التي جعلت السير روبرت بيل يقف الى جانب تلك التشريعات على الرغم من كل التحديات التي واجهته، والعواقب التي تحملها جراء مواقفه والسياسة التي اتبعها لمواجهة معارضيه ونتائج ذلك على حياته السياسية.

الفصل الاول

السير روبرت بيل ودوره في دعم سياسة الاصلاحات العامة حتى عام 1841

ولد السير روبرت بيل Sir Robert Peel في انكلترا بمقاطعة لانكشاير Lancashire بمدينة بوري Bury في الخامس من شباط 1788، وكان والده البارون روبرت بيل Baronet Robert Peel(1750-1830) يعد من اغنى رجال صناعة النسيج في بريطانيا فضلا عن كونه عضوا في البرلمان البريطاني في الفترة ما بين(1790-1820)[1].

تلقى بيل تعليمه بمدرسة هيبرهولم الثانوية Hipperholme Grammar School ومن ثم في مدرسة هارو Harrow School والتحق بعدها بكلية المسيح Christ Church في جامعة اكسفورد University of Oxford ، وهناك تميز بكونه الطالب الاول الذي حصل على المرتبة الاولى في كليتين هما الاداب الكلاسيكية، والرياضيات. وتخرج من الجامعة حاملاً صفة والده التوري ولكنه لم يكن ميالاً لا بطبعه ولا بأرائه للافكار المحافظة المتطرفة بل كان محافظا معتدلا[2]. وانتمى بيل منذ بواكير شبابه الى حزب التوري Tory Party ، الذي تغير اسمه فيما بعد في ثلاثينيات القرن التاسع عشر الى حزب المحافظين Conservative Party وفي عام 1809 فاز بالانتخابات العامة التي رشح لها عن مدينة كاشل Cashel بمقاطعة تيبراري Tipperary وبذلك اصبح عضوا في مجلس العموم البريطاني وهو لم يتجاوز بعد الحادية والعشرين من العمر[3]. وقد وصفه السياسي الشهير بنيامين دزرائيلي Benjamin Disraeli [4] انذاك بقوله: ((ان روبرت بيل هو من افضل اعضاء البرلمان وهذا ما ستعترف عليه الاجيال القادمة)) [5].

وفي عام 1810 اصبح السير روبرت بيل وكيلاً بوزارة الحرب والمستعمرات Undersecretary for war and Colonies واصبح بعدها اميناً عاماً لايرلندا Chief Secretary for Ireland في الفترة ما بين(1812-1818) وكان ذلك في عهد وزارة اللورد ليفربول Lord Liverpool [6]. وتقلد بعدها منصب وزير الداخلية في عهد الوزارة ذاتها وذلك خلال الفترة ما بين(1822-1827)[7]. كما اصبح في الفترة ما بين (1828-1830) وزيراً للداخلية ايضا بعهد وزارة الدوق ولنغتون Duke of Wellington [8]، وكان من اهم انجازاته اثناء توليه وزارة الداخلية تأسيس نظام شرطة العاصمة Metropolitan Police وذلك عام 1829، واصبح بيل بعد ذلك رئيسا للوزراء ووزيرا للخزانة في الوقت ذاته في الفترة مابين (كانون الأول 1834- نيسان 1835)، وتولى زعامة حزب التوري "المحافظين" في الفترة(1834-1846) ومن ثم تولى رئاسة الوزارة للمرة الثانية في الفترة مابين(ايلول 1841 - تموز1846) [9].

الاوضاع العامة في بريطانيا بعد مؤتمر فينا 1815:

مرت بريطانيا بعد الحروب النابليونية بمرحلة جديدة في تاريخها وخلال الفترة الواقعة ما بين(1815-1832) نلاحظ ان هناك العديد من القضايا التي كانت تتطلب معالجة وحلول ولعل من اهمها الحاجة الملحة للاصلاح البرلماني، وتحسين الاوضاع المعاشية للعمال، وتحسين ظروف العمل في المصانع وتحديد ساعات العمل ولاسيما للصبيان والنساء، والحاجة الى تحسين الاوضاع الاقتصادية في البلاد، واتخاذ بعض التشريعات لمنح الكاثوليك الايرلنديين حقوقهم، وتطوير التعليم، وتنشيط حركة التجارة، اضافة الى الحاجة الماسة لاتخاذ تشريعات من اجل مساعدة الفقراء ورفع عبء الضرائب عن كاهل العديد من فئات المجتمع[10].

تولى الحكم في بريطانيا خلال الفترة الواقعة ما بين(تشرين الثاني 1828- نيسان 1846) سبعة وزارات هي: وزارة المحافظين برئاسة الدوق ولنغتون التي حكمت في الفترة(كانون الثاني 1828- تشرين الثاني1830) وزارة الاحرار برئاسة الايرل غريEarl Grey [11] (تشرين الثاني1830- نيسان 1834) وتلتها وزارة الاحرار برئاسة اللورد ملبورن واستمرت بالحكم للفترة(تموز 1834- تشرين الثاني 1834)، وتلتها وزارة محافظة برئاسة الدوق ولنغتون(تشرين الثاني 1934- كانون الاول 1934)، وتبعتها وزارة المحافظين برئاسة السير روبرت بيل في المدة ما بين(كانون الاول 1834- نيسان 1835). وتبعتها وزارة اللورد ملبورن(نيسان 1835- اب 1841)، ووزارة السير روبرت بيل الثانية المحافظة(اب 1841- حزيران 1846)[12].

دور السير روبرت بيل في دعم التشريعات الاصلاحية قبل عام 1841

بيل ودوره في اصدار قانون تحرر الكاثوليك عام 1829:

تعد القضية الايرلندية من القضايا المهمة التي شغلت اهتمام الحكومات البريطانية المتعاقبة في معظم سنوات النصف الاول من القرن التاسع عشر ولم تكن تلك القضية وليدة وزارة روبرت بيل الاولى بل هي قضية قديمة تمتد جذورها الى قرون قبل ذلك. وكانت الحكومة الانكليزية ترفض السماح للكاثوليك بالحصول على عضوية البرلمان او تولي مناصب تنفيذية الا وفق شروط محددة، وازدادت الامور تعقيدا عندما صدر قانون الاتحاد بين انكلترا وايرلندا عام 1800 فعلى الرغم من تعهد رئيس الوزراء البريطاني انذاك وليم بت William Pitt[13] ان عملية التحرر الكاثوليكي Catholic Emancipation، اي الغاء تلك الشروط المفروضة على الكاثوليك ستتم بعد المصادقة على قانون الاتحاد مباشرة الا ان ذلك لك يحدث لان الملك جورج الثالث Goreg III [14] عارض الالغاء كونه كان يعتقد ان مصادقته على مشروع القانون سيتعارض مع مضمون قسم التتويج، الامر الذي جعل المناضل الايرلندي دانييل اوكونيل Daniel O'Connell [15] يؤسس الجمعية الكاثوليكية Catholic Association عام 1823 التي كانت من اهم اهدافها الضغط على الحكومة من اجل التحرر الكاثوليكي[16].

وعندما كان روبرت بيل وزيرا للداخلية خلال الفترة(كانون الثاني 1928- تشرين الثاني 1830) اثير موضوع التحرر الكاثوليكي ووقف بيل الى جانب الايرلنديين الكاثوليك في مطالبهم وطالب بمنحهم حقوقهم ولكنه جوبه بمواقف معارضة لسياسته ولا سيما من قبل الملك جورج الرابع George IV [17] وعلى الرغم من ان الملك المذكورحرر نفسه الى حد ما من الشرط الخاص بالمعتقد المذهبي المفروض على وريث العرش عندما تزوج من ارملة كاثوليكية لكنه ظل معارضاً بقوة لتحرير رعاياه الكاثوليك في ايرلندا. الا ان ذلك لم يمنع بيل من التمسك بموقفه المؤيد لمطالب الايرلنديين الكاثوليك[18]. لذلك نجده في ايار 1828 من اشد المطالبين في اروقة البرلمان بمنح الايرلنديين الكاثوليك حقوقهم وتحريرهم من القيود المفروضة عليهم من قبل الحكومة والكنيسة الانكليزية. واصبح بيل مقتنعاً بوجوب تحقيق هذه المطالب، على الرغم من انه ادرك ان هناك من لا يرغب ان يسجل ذلك الامر نجاحا سياسيا له اذا ما تحقق. وكان من نتيجة الجهود التي بذلها في هذا الموضوع صدور قانون تحرر الرومان الكاثوليك Roman Catholic Relief Act في نيسان من عام 1829 [19].

دعم روبرت بيل لقانون الاصلاح البرلماني لعام 1832:

لم يكن حق المشاركة في الانتخابات العامة في بريطانيا مسموح به لجميع المواطنين بل كان مقتصرا على فئات معينة ووفق شروط محددة وهذا الامر جعل الكثير من الفئات المحرومة من هذا الحق تطالب بالسماح لها بالمشاركة بالانتخابات وعلى ذلك الاساس طالب بعض اعضاء البرلمان بتوسيع حق الانتخاب عن طريق اصدار قانون بذلك الشان وقد طرح مشروع لائحة الاصلاح للمناقشة في البرلمان في كانون الاول 1831 وكان روبرت بيل من اكثر الاعضاء المحافظين دعما لذلك المشروع كونه عده حسب قوله: ((الحل النهائي الذي لا يمكن الغاؤه لقضية دستورية كبرى))، وتعهد بأن يلتزم حزب المحافظين بوعوده التي قطعها لانصاره حول اتباع سياسة اصلاحية عامة في البلاد وعلى ذلك الاساس عد الاصلاح الجديد من الاصلاحات الضرورية ويتفق مع سياسة الحزب الجديدة. واثبت بيل نفسه بانه ملتزما بتعهده[20]. وبعد مناقشات عدة في البرلمان صدر قانون الاصلاح في 4 حزيران 1832 وبموجبه حصل العديد من الاشخاص الذين كانوا محرومين من المشاركة بالانتخابات على ذلك الحق كما تم بموجبه اعادة توزيع المقاعد البرلمانية على المدن والمقاطعات البريطانية بما يتناسب مع عدد سكانها ويعد القانون المذكور خطوة مهمة في دعم النظام البرلماني البريطانية[21]. فقد منح قانون الإصلاح البرلماني لعام 1832 الحق لحوالي (500.000) شخص جديد للادلاء باصواتهم وارتفع عدد الناخبين بعد عام 1832 حتى وصل حوالي(813,000) ناخب. وبموجب قانون الاصلاح المذكور منح حق الانتخاب الى أي شخص يستأجر منزل بقيمة (10) جنيهات سنويا او يقوم بدفع ضريبة بنفس تلك القيمة، أي ان حق الانتخاب اصبح على اساس الطبقة الاجتماعية والمستوى الاقتصادي للفرد. ومن الملاحظ ان زيادة الاجور والايجارات بعد عام 1840 ادت الى زيادة عدد الناخبين وكان للاصلاح نتائج ايجابية ملموسة على صعيد تقدم النظام البرلماني في البلاد. فقد ادى الى زعزعت بعض العادات القديمة فيما يتعلق بحق الانتخاب ولأول مرة ادرك معارضوا الاصلاح ان التغيير في النظام البرلماني وتطور النظام الديمقراطي في البلاد لا بد ان يحدث حتى وان لم يرغبوا بذلك[22].

ومن خلال موقف روبرت بيل من لائحة الاصلاح يمكن ان نستنتج ان الفهم الدقيق للشؤون السياسية لديه من خلال ثقافته الجيدة وحنكته السياسية ومعرفته بحاجات البلاد ومشاكلها التي تتطلب حلول جذرية، لا سيما وانه قد تولى بعض المناصب السياسة المهمة قبل عام 1832، من العوامل الرئيسة التي جعلته يؤيد مشروع لائحة الاصلاح البرلماني، لذلك نلاحظ عندما طرحت اللائحة في البرلمان وافق بيل عليها وساندها ادراكا منه بحاجة البلاد الى توسيع حق الانتخاب ليشمل بعض الفئات التي كانت محرومة من المشاركة فيها وذلك بهدف تعزيز النظام البرلماني الديموقراطي لا سيما وانه كان قد ادرك بان الاصلاح لا بد ان يتحقق في هذا الجانب وان الروح الوطنية تقتضي منه ومن انصار حزب المحافظين ان يعملوا ما باستطاعتهم لدعم لائحة الاصلاح. وهذا دليلا على ايمانه بالمساواة بين جميع المواطنين فيما يتعلق بالامتيازات المدنية، وانه مستعد للقيام بدعم مشاريع الاصلاح ولا سيما التي تتعلق بتحسين النظام الاداري في المؤسسات البلدية وقبول ابناء الطوائف الدينية الذين لا ينتمون الى الكنيسة الانكليزية.

ادى اصدار قانون الاصلاح البرلماني الى وضع الاحرار بموقف محرج كونه عد نصرا سياسيا لمنافسيهم المحافظين على الرغم من انهم كانوا قبل صدوره من المطالبين بالاصلاح البرلماني الا انه لم يحدث في وقت توليهم الوزارة وانما عد من الاعمال المهمة التي انجزتها وزارة المحافظين، حتى ان بعض زعماء الاحرار وفي مقدمتهم وليم غلادستون William Gladstone [23]. اعلن عن صعوبة الموقف الذي اصبح فيه حزب الاحرار بعد صدور القانون كونه عد من الانجازات المهمة لحزب المحافظين وعلى رأسهم منافسه دزرائيلي. وحقيقة أن دزرائيلي رغب في تحسين مشروع لائحة الإصلاح الذي قدمه الاحرار عام 1832، وافهم حزبه بأنه وليس الاحرار الحماة الحقيقيين للشعب، وعد غلادستون جهود دزرائيلي لتمرير اللائحة مثال على أسلوبه في استغلال الظروغ لصالح حزب المحافظين[24].

ويعد صدور القانون من الانجازات المهمة التي حققها المحافظين وعلى رأسهم دزرائيلي كون ذلك ساهم في ترسيخ مبادئ حزبهم على أساس وطني وهذا ساعد على زيادة شعبية الحزب، وفي الوقت ذاته وجد اعضاء حزب المحافظين انفسهم امام موقف يجعلهم يدركون ان عليهم في السنوات اللاحقة عدم الاعتراض على بعض الاصلاحات التي كان يدعو لها حزب الاحرار والتي لم يكن المحافظين قبل ذلك على استعداد لقبولها. وكان موقف وليم غلادستون، ابرز زعماء الاحرار، من اللائحة يرجع ببساطة إلى انزعاجه من إنها ليست من إعداده، ومن رغبته الشديدة في أن يكون محل دزرائيلي زمن صدورها ولكنه لم يستطع اعلان معارضته لذلك الاصلاح كون ذلك سيفقد حزب الاحرار شعبيته وسيتناقض مع مطالبه السابقة في صدور قانون لتوسيع حق الانتخاب[25].

ويمكن ملاحظة التغيير الحاصل نتيجة لذلك الإصلاح. كونه منح العديد من افراد الطبقة الوسطى الحق في المشاركة بالانتخابات وكان هذا الامر من العوامل المهمة التي عدت حافزا للكثير من ابناء الطبقة العاملة من الذين كانوا محرومين من الادلاء باصواتهم والمشاركة بالانتخابات، للمطالبة بحقوقهم السياسية. كما انه يعد خطوة تجاه تغيير مراكز القوى بين مجلسي البرلمان اذ أصبح مجلس العموم يستقطب شخصيات جديدة تطالب بحقوق الطبقة المتوسطة والفقيرة في المجتمع رغم احتفاظ مجلس اللوردات بحقوقه السابقة، كما ان تأثير الاصلاح ظهر بشكل اكثر وضوحا في السنوات التي اعقبت صدوره لا سيما وان الاصلاحات البرلمانية التي اعقبته في هذا المجال جعلت السلطة الفعلية تنتقل في البلاد الى مجلس العموم الذي اصبح بدوره معبرا بشكل اكبر مما كان عليه قبل تلك الاصلاحات عن ارادة جميع المواطنين. كما تعززت عملية تحول السلطة التي كان يمتلكها التاج تدريجيا الى السلطة التنفيذية الفعلية التي تمثلها الوزارة والتي تستمد شرعيتها من البرلمان الذي اصبح لمجلس العموم دورا كبيرا فيه[26].

مساندة روبرت بيل لاصدار قانون عمال المصانع عام 1833:

عد صدور قانون الاصلاح البرلماني لعام 1832 نصرا سياسيا وشعبيا للمحافظين وهذا حفز حزب الاحرار لاتباع سياسة اصلاحية بهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وكانت المشكلة الأولى الكبيرة التي واجهتهم هي اوضاع العمال في المصانع والظروف الصعبة التي كانت تواجه العمال بسبب تعرضهم للاستغلال من قبل ارباب العمل وجعلهم يعملون لساعات عدة تفوق طاقة تحملهم دون منحهم اجور يتناسب مع جهودهم وكان العمال يعانون بشكل كبير من ذلك ولا سيما الاطفال والنساء ممن يعملون بالمصانع. اذ أجبرت سوء الحالة المعيشة الأهالي على جعل أطفالهم يذهبون للعمل في المصانع، التي انتشرت في العديد من المدن البريطانية وبشكل كبير في بداية النصف الاول من القرن التاسع عشر، وفي هذه المصانع كان يعمل الأطفال الذين تتراوح اعمارهم ما بين(6-7) سنوات حوالي ما بين(10-14) ساعة يوميا، كما كان الاطفال يستخدمون للعمل المناجم أيضا لساعات طويلة في ظل ظروف عمل صعبة للغاية وقد تولى المصلح الاجتماعي انتوني اشلي Anthony Ashley[27] قضيتهم كونه كان مدركا لمعاناتهم فقد عاش اشلي طفولة غير سعيدة وعقد العزم على ان يهب حياته كلها للفقراء والمضطهدين. وبدأ بحملة لتقليل ساعات العمل في المصانع [28]. ودعا اشلي الى حماية النساء والاطفال العاملين في المناجم والمصانع، كما طالب بتحسين ظروف العمل في المصانع، وكانت من اهم الدوافع لعمله ايمانه الراسخ بالمبادئ الانسانية التي تحث على منع الظلم من جهة وعلى ادراكه للاستغلال الذي كانت تتعرض له بعض فئات المجتمع ومنهم النساء والاطفال من قبل الراسماليين واصحاب المصانع من اجل كسب الارباح لذلك عزم على وضع حد لذلك الاستغلال[29].

وقد واجه القانون معارضة من أصحاب المصانع والمناجم الذين تذرعوا بأن المصانع لم تحقق أرباحا ما لم يعمل النساء والأطفال لساعات طويلة. وحتى بعض السياسيين من أصحاب النزعة الإنسانية ممن اقتنعوا بضرورة مساعدة الاطفال والنساء العاملات أعلنوا بأن من الأفضل ان تستمر هذه الظروف على ان تقل ساعات العمل، الا ان البرلمان تأثر بالتقارير المريعة عن حالة الأطفال والتي عرضتها لجنة تقصي عن الموضوع، فقرر إصدار تشريع بهذا الشان وقد ساند السير روبرت بيل المشروع كونه كان يعتقد بضرورة ايجاد حل لمساعدة هؤلاء العمال وتحسين ظروف العمل وهكذا صدر قانون المصانع Factory Act عام 1833، في عهد وزارة ايرل غري(تشرين الثاني1830- تموز1834) وكان القانون الأول الفعال الذي خصص فقط لعمال

مصانع النسيج. وبموجبه منع عمل الأطفال دون سن التاسعة في المصانع، وحدد ساعات العمل للذين تتراوح اعمارهم ما بين(9-13) سنة بـ(48) ساعة أسبوعيا بشرط ان لا تزيد عن (9) ساعات في اليوم الواحد، وحدد ساعات العمل لمن تتراوح أعمارهم ما بين (13-18) بـ (69) ساعة اسبوعيا. وبموجب القانون تم وضع مفتشين على المصانع لمراقبة تطبيق بنود القانون كما اكد القانون المذكور على الاهتمام بتعليم الاطفال العاملين. وخصصت الحكومة مبلغ قدره (20,000) باون سنويا لانفاقه على عملية تعليم العمال صغار السن بما ضمنهم جميع الأطفال العاملين في مصانع القطن. واصدرت تعليمات تؤكد على ضرورة التحاقهم بالمدارس الحكومية لمدة ساعتين يوميا على الأقل [30].

دور السير روبرت بيل في اصدار قانون إلغاء الرق عام 1833:

تعد عملية التجارة بالبشر من القضايا التي عارضها الكثير من اصحاب النزعات الانسانية والساسة البريطانيين في العقود الاولى من القرن التاسع عشر وقد ظهرت بعض الشخصيات البريطانية التي مارست دورا فعالا في هذا المجال ولعل من اهمها وليم ولبرفورس William Wilberforce(1759-1833)، الذي عرف بأنه اكثر السياسيين الذين بذلوا جهودا حثيثة من اجل ابطال الرق فقد شن ولبرفورس حملة واسعة طالب فيها بالغاء تجارة الرقيق وفي عام 1807 منعت بريطانيا هذه التجارة، وفي مؤتمر فينا عام 1815 اقتنعت قوى اوربية اخرى بضمنها فرنسا والبرتغال بعمل الشيء ذاته. ومنعت اسبانيا تجارة الرقيق عام 1820. وقد دعا السير روبرت بيل الى تحرير العبيد والغاء تلك التجارة ليس فقط في بريطانيا وانما في جميع المناطق الخاضعة لها وكذلك حث الحكومات الاجنبية على ذلك. وفي عام 1833 صدر قانون منعت بموجبه تجارة الرق في المناطق الخاضعة لبريطانيا وخصصت الحكومة البريطانية مبلغ قدره(20.000.000) باوند لمنحه الى تجار الرقيق تعويضا عن رقيقهم بعد تحريرهم[31].

وزارة ملبورن الاولى(تموز 1834- تشرين الثاني 1834)

استمرت وزارة الاحرار التي ترأسها الايرل غري في الحكم خلال الفترة مابين(تشرين الثاني 1830- تموز 1834) ولكن سوء حالته الصحية لغري جعلته يدرك عجزه عن الاستمرار بالعمل من اجل انجاز الاصلاحات الطموحة لحزب الاحرار، لا سيما وان عمره كان يزيد على السبعين، فأصر على التقاعد واقترح ان يتولى تشكيل الوزارة من بعده اللورد ملبورن الذي كان يتمتع بدعم عائلته الارستقراطية وسمعته الجيدة، فضلا عن حرصه على ان يكون لاعضاء الوزارة التي يترأسها سياسة موحدة تجاه الاجراءات التي يسعى حزب الاحرار الى اتخاذها بشأن الاصلاح لذلك كان يقول:((لا يهم ما نقول، ولكننا يجب ان نقول جميعا الشيء نفسه)). وشكل ملبورن الوزارة في تموز 1834 الا انها لم تستمر الا اشهر في الحكم (تموز 1834- تشرين الثاني 1834) ولم تتاح لها الفرصة المناسبة للقيام بالإصلاحات، وتلتها وزارة الدوق ولنغتون في كانون الاول 1834 ومن ثم وزارة روبرت بيل الاولى في تشرين الثاني 1834 [32].

روبرت بيل ودعمه لقانون الفقراء الجديد عام 1834:

يعد قانون الفقراء الجديد New Poor Law من القوانين المهمة التي اتخذتها وزارة ملبورن عام 1834، وكانت هناك اسباب عدة جعلت الحكومة تصدر القانون المذكور كان من اهمها زيادة العبء على الأموال المخصصة للاعانة فقد كان هناك العديد من الاشخاص يفضلون استلام مبالغ اعانات نقدية بدلا من العمل وهذا الوضع كان له تأثير كبير على الاوضاع الاقتصادية في البلاد. وفي جنوب انكلترا انخفض دخل العامل الزراعي الى مستوى العوز. وبحلول 1818 ارتفعت تكلفة الإعانة إلى (8,000,000) باون، وعلى الرغم من قيام لجنة بدراسة الأمر الا أنها لم تقترح شيئا بناءا للإصلاح، وفي هذه الاثناء تنبه الاقتصاديون الى الآثار الكارثية للإعانة الخارجية. وعن طريق الإسهام الى نمو السكان هددت الإعانة بأحداث فجوة في المستوى المعيشي للأمة، وبينما طالب البعض ترك العمل بنظام إعانة الفقراء، سخط البعض الاخر من النظام. واثارت الاضطرابات التي قام بها الفلاحونعام 1830 خشية ملاك الأراضي والارستقراطيين مهما كانت آراءهم عن الإصلاح البرلماني. وتحركت الحكومة للعمل. وعينت لجنة ملكية للتقصي في إدارة الإعانات المقدمة للفقراء. وفي آذار 1834 نشرت اللجنة توصياتها مؤكدة على ضرورة إيداع جميع المعوزين المقتدرين جسديا الذين يرغبون او يحتاجون إلى المساعدة العامة في مشغل او ملجأ، بحسب قدرتهم على العمل، ووضعت اللجنة توصياتها التي تقضي بسن قانون جديد للفقراء[33]. وقد اهتم بيل بدعم الطبقة الفقيرة وتحسين احوالها المعيشية لذلك ساند مشروع قانون الفقراء الجديد عندما طرح للمناقشة في البرلمان، وفي 14 اب 1834 صدر "قانون الفقراء الجديد" وبموجبه عدل تشريع القانون القديم تعديلا جوهريا اذ قصر القانون الجديد دفع الاعانات الخيرية على المرضى والمسنين من الفقراء واقام دورا لتشغيل الفقراء حيث اصبح من كان منهم بصحة جيدة ملزما بالعمل كما انهى القانون الجديد منح الاعانات للعمال تكملة للاجور المنخفضة. وقد حل هذا القانون محل قانون الفقراء الصادر عام (1601) وما تلاه من تعديلات في السنوات(1722، 1782، 1795) [34]. ولايمكن القول بان تعامل بيل مع قانون الفقراء حصل على موافقة عامة من قبل جميع رفاقه في حزب "المحافظين" ولهذا نلاحظ ان صدور هذا القانون قد اثار جدلا بين مؤيديه من جهة ومعارضيه من جهة اخرى من كلا الحزبينً[35]. وكان الترتيب الذي تضمنه القانون يهدف الى تحفيز الفقراء القادرين على العمل على البحث عن فرصة عمل وترك الكسل وفي الوقت

ذاته توفير ملجأ للذين لا يجدون في أنفسهم القدرة على العمل. وقد تحققت هذه الآمال إلى حد ما[36].

وزارة روبرت بيل الاولى وأهم التحديات التي واجهتها (كانون الاول 1834- نيسان 1835)

كانت مطالب الايرلنديين من القضايا المهمة التي شغلت العديد من الحكومات البريطانية المتعاقبة خلال سنوات القرن التاسع عشر. وقد اثيرت القضية في عهد وزارة الايرل غري خلال الفترة(تموز1830- نيسان 1834) اثر استياء الايرلنديون الكاثوليك بشدة من الالتزامات المفروضة عليهم من قبل الحكومة البريطانية وبدعم من الكنيسة الانكليزية، فقد اثار دفعهم لضريبة العشر الى الكنيسة الانكليزية روح التذمر لديهم، وانتقد دانيال اوكونيل السياسة التي كانت تتخذها الحكومة البريطانية والكنيسة الانكليزية تجاه الايرلنديين الكاثوليك، وعلى الرغم من ادراك اعضاء الحكومة البريطانية اهمية ايجاد حل للموضوع الا انهم لم يتفقوا على طبيعة الاجراء المطلوب اتخاذه فقد كان بعض الوزراء مستعدين للنزول عند مطالب الايرلنديين، املا في ان يؤدي ذلك إلى حل للمشكلة، وتوجس وزراء اخرون خيفة من ان يكون تنفيذ هذه المطالب خرقا للقانون والنظام، وشك البعض منهم في امكانية مساهمة ذلك في ايجاد تفاهم ما بين الشعبين الانجليزي والايرلندي اوتحسين العلاقات فيما بينهما، وفضلوا فرض سياسة الاكراه والقمع على الايرلنديين دون الاهتمام بمطالبهم. الا ان بعض اعضاء الحكومة سعوا الى تهدئة الايرلنديين ولاجل ذلك اتخذت الحكومة بعض الإجراءات الإصلاحية المعتدلة، وتم تقليل عدد الأساقفة الايرلنديين، واصدرت تعليمات بالغاء ضريبة عيد الفصح المفروضة على الايرلنديين ووعدت الحكومة بإعطاء منح دراسية للايرلنديين، كما اكد بعض اعضاء الحكومة عام 1833 على ان من الضروري اتخاذ اجراءات رادعة تجاه الايرلنديين الذين يعارضون سياسة الحكومة كون اثارة هؤلاء للفوضى سيجعل البلاد على حافة الحرب الاهلية وهذا سيؤدي الى إراقة الدماء. وسعى اعضاء الحكومة على الرغم من اختلاف اراءهم الى تحقيق السلم والعدالة. وساند رئيس الوزارة الايرل غري سياسة وزير الشؤون الايرلندية اللورد دربي Lord Derby [37] الذي قرر اتخاذ الإجراءات الصارمة للمحافظة على الأمن المدني، ولكن بعض الوزراء لم يوافقوا على ذلك وفي عام 1834 اخبر اللورد جون رسل John Russell[38] اعضاء مجلس العموم بأن أموال الكنيسة الايرلندية يجب ان تستخدم لصالح الشعب الايرلندي، وهذا يعني تبنيه لفكرة استعمال العوائد الكنسية للأغراض العلمانية، أدى ذلك إلى استقالة بعض اعضاء مجلس العموم احتجاجا على مقترحاته، وعندما وجد غري ان العديد من زملائه يقومون بكل ما يستطيعونه لإحباط سياسة الإكراه، استقال هو ايضا في تموز 1834 وتولى اللورد ملبورن رئاسة الوزراء، على الرغم من قلة حماسه للقيام بهذه المهمة، واستمرت وزارته للفترة مابين(نيسان 1834- تشرين الثاني 1834) [39]. ولكن ملبورن ادرك بعد اشهر من توليه الوزارة صعوبة مواجهة الموقف لا سيما وان حكومته لم تمتلك الدعم الكافي لكسب تأييد جميع اعضاء مجلس العموم، ولم يكن الملك وليم الرابع William IV [40] يثق بتولي جون رسل رئاسة مجلس العموم، وبدا تصرف الملك مشابها جدا للطرد، ولكن رغبة ملبورن في ترك منصبه كانت بقدر رغبة الملك بالبحث عن رئيس وزراء جديد. وفي تشرين الثاني 1834 قدم ملبورن استقالته من رئاسة الوزراء، وكان روبرت بيل متابعا لتلك الاحداث، وفي الشهر ذاته تولى الدوق ولنغتون رئاسة الوزارة الا ان تلك الوزارة استمرت اقل من شهر واحد(14 تشرين الثاني 1834- 10 كانون الاول 1834) واستقالت بعدها[41].

وقرر الملك وليم الرابع استدعاء المحافظين للحكم في الوقت الذي كان فيه روبرت بيل رئيسا لحزب المحافظين، واستدعى الملك بيل وكلفه بتشكيل وزارة جديدة وقد ووافق بيل على تحمل المسؤولية وقال: ((انا بقبولي للمنصب مسؤول عن إزالة الحكومة السابقة)) واظهر هو ايضا علامات على ميله للاصلاح. واصدر ما يعرف بأعلان تامورث Tamworth Manifestto الذي نشر بالصحف المحلية في 18 كانون الاول 1834 وكان الاعلان قد صدر اثر الخطاب الذي القاه بيل في تامورث والذي اعلن فيه ان المحافظين مستعدين لاجراء اصلاحات عامة في البلاد، وانهم يرغبون في القيام بها تدريجيا[42].

ولم تستمر الوزارة التي شكلها روبرت بيل لوقت طويل في السلطة وانما استمرت حوالي اربعة اشهر(كانون الاول 1834- نيسان 1835)، كما لم تحصل الوزارة على الوقت المطلوب للقيام ببعض الاصلاحات التي كان بيل يطمح الى تحقيقها والتي اوضحها في اعلان تامورث. ومع ذلك اتم المطالبة في عهدها باجراء بعض التعديلات على نظام الضرائب والزواج المدني، ومن خلال سياسة روبرت بيل للاصلاح يمكن وصفه بانه اكثر المحافظين تحرراً[43].

وكان من الاسباب التي ادت الى سقوط وزارة روبرت بيل الاولى هي عدم تمكن بيل من إقناع الأغلبية في مجلس العموم الجديد بافكاره، وشكل الاحرار والراديكاليون والايرلنديون جبهة قوية ضد الوزارة منذ شباط 1835، عندما توصل رسل واوكونيل الى تفاهم جديد عرف بأتفاق لتشفيلد هاويThe Lichfield Howe compact الذي تضمن اتفاق الاحرار والايرلنديين على العمل سوية ضد وزارة بيل، لذلك لم يكن من الغريب ان يقول بيل بأن سقوطه كان نتيجة لتآمر الاحرار والايرلنديين معا ضد وزارته[44].

دور روبرت بيل في دعم الاصلاحات العامة في عهد وزارة ملبورن الثانية (نيسان 1835- اب 1841)

بعد سقوط وزارة روبرت بيل الاولى في نيسان 1835 شكل الاحرار الوزارة التي ترأسها اللورد ملبورن واستمرت بالحكم في الفترة مابين(نيسان 1835- اب 1841) وفي عهدها اصدرت بعض التشريعات الاصلاحية ففي عام 1836 تم اصدار قانون الزواج المدني وقانون موازنة الايرادات الاسقفية والاكليروسية، وقانون توسيع حق المتهمين بقضايا جنائية بالدفاع عن انفسهم[45]. بينما اثيرت القضية الايرلندية في تلك الفترة عندما طالب بعض السياسيين في الحكومة منح حقوق جديدة لملاك الاراضي الانكليز في ايرلندا وقد اولى ملبورن اهتماما كبيرا بالقضية الايرلندية[46]. وخلال ثلاثينيات القرن التاسع عشر ارتفعت الاصوات المطالبة بالغاء قوانين الحبوب التي كانت الحكومة البريطانية قد اتبعتها منذ عام 1815 والتي تمنع الحكومة بموجبها استيراد القمح الى بريطانيا وتفرض على استيراده رسوم باهضة وذلك بهدف حماية اسعار الانتاج المحلي. الا ان بقاء تلك القوانين جعل الفقراء واصحاب الدخل المحدود يعانون منها[47].

قانون المجالس البلدية عام 1835:

يعد قانون المجالس البلدية Municipal Corporations Act من الاصلاحات المهمة التي اصدرتها وزارة ملبورن الثانية والذي صدر في 9 ايلول 1835 وتم بموجبه السماح الى عدد من المدن البريطانية بتشكيل مجالس منتخبة من الذكور الذين يدفعون الرسوم، وذلك بهدف تسهيل عمل البلديات، وذلك من اجل قيام تلك المجالس بالاشراف على انجاز بعض المشاريع والخدمات مثل تقديم الخدمات الصحية، والإنارة، وتعبيد الطرق وغيرها من الخدمات الأخرى[48]. كما نص القانون على وضع خطة موحدة للادارة في معظم المدن، باستثناء مدينة لندن و67 مدينة صغيرة اخرى، وتقرر ان يتألف مجلس كل مدينة من عمدة وشيخ واعضاء ينتخبهم دافعو الضرائب لمدة ثلاث سنوات علما ان المجالس المحلية كانت فيما سبق تنتخب من قبل عدد محدود من اصحاب الامتيازات، وبموجب القانون الجديد تغير ذلك كما اصبح الاعضاء ينتخبون العمدة من بينهم. وقد كان للقانون المذكور اثرا فعالا في تنظيم ادارة العديد من المدن البريطانية[49].

قانون العشر الايرلندي عام 1835:

وعندما استقال بيل في نيسان 1835 تولى ملبورن رئاسة الوزراء، وحصل الايرلنديون على مكافأتهم بقانون العشر الايرلندي، الذي نص على جباية مبلغ على الدخل الذي كان يحصل عليه ملاك الأراضي من إيجاراتهم بدلا من المطالبة بالعشر من الفلاحين. وكان هذا الحل الوسط أكثر قبولا لدى الايرلنديين الكاثوليك من المعونة المباشرة المقدمة إلى الكنيسة الايرلندية، وبقي اوكونيل يأمل في فصل الكنيسة، ولكنه عاد الى حملته من اجل إلغاء قانون الاتحاد بعد تحقيقه لهذا النصر الجزئي[50].

اثر رواج الافكار الاشتراكية في المجتمع على المطالبة بالاصلاح:

قبل التطرق الى تاثير الافكار الاشتراكية في المجتمع البريطاني على عملية الاصلاح ووسياسة روبرت بيل تجاه الحركة العمالية ومطالبها والدور الفعال الذي مارسه من اجل تلبية بعض تلك المطالب لابد ان تكون لدينا صورة واضحة عن نشاط تلك الحركة واهم مطالبها.

كان من نتائج التفاوت الاجتماعي الذي خلفته الثورة الصناعية ظهور بعض الاتحادات والنقابات العمالية التي سعت الى توحيد جهود العمال بهدف المطالبة بحقوقهم وانضم الكثير من العمال الى النقابات العمالية Trade Unionism ، والحركة التعاونية Co-operation لا سيما بعد تأثر العديد من الاشتراكيين وقادة الحركة العمالية بأفكار رائد الحركة الاشتراكية البريطانية روبرت اوين Robert Owen[51] الذي تاثر في بعض افكاره بالاراء التي نشرت في كتاب العدالة السياسية Political Justice للفيلسوف الاجتماعي الاشتراكي وليم غودين William Godwin(1756-1836) [52]، واكد اوين في كتاباته على ضرورة قيام الطبقة العاملة بتوحيد اهدافها كون ذلك سيساعدها على تحقيق مطالبها وهذا بدوره اذا ما تحقق سيؤثر بشكل ايجابي على تطوير الانتاج وتوزيع الثروة توزيعا عادلا كما سيقضي على الفقر، مبينا ان الاوضاع المستقرة في البلاد ستؤدي الى تكوين مجتمع منتج وصالح. كما أكد على ضرورة منح العمال اجور جيدة وسكن مناسب وتوفير ظروف العمل المناسبة لهم، ومنحهم مع عوائلهم فرص للحصول على التعليم، وهكذا اخذ اوين يحث الطبقة العاملة على توحيد جهودها والمطالبة بالاصلاحات العامة في المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية. ودعا الى ان الخطوة الاولى للبدء ببرنامجه يجب ان تكون في توحيد مطالب العمال بعد انضمامهم للنقابات العمالية، وعندما ادرك العمال ان لائحة الاصلاح لعام 1832، والتي ساندوها بقوة، لم تحقق جميع مطالبهم اخذوا ينتمون الى النقابات العمالية من اجل اتخاذها وسيلة لتحقيق تلك المطالب[53].

وفي عام 1834 قام روبرت اوين بتوحيد جميع النقابات والاتحادات الاشتراكية الصغيرة بكيان واحد اطلق عليه اسم النقابة الوطنية المتحدة الكبرى Grand National Consolidated Trades Union وقد ضمت بين صفوفها الكثير من الاشتراكيين فضلا عن العديد من ابناء الطبقة العاملة، وانتخب اوين رئيسا لها ووضع لها برنامج عمل ينسجم مع اهدافها[54] كما اعلن اوين ان من واجبات تلك النقابة هي الاشراف على المجتمع وتوجيهه نحو الصناعة، وفي غضون اشهر اصبح عدد العمال الذين انضموا للنقابة المذكورة حوالي نصف مليون عامل[55]، وحث اوين العمال على توحيد جهودهم من اجل تحقيق مطالبهم ولكن ارباب العمل اخذوا يخشون على مصالحهم من نشاط النقابة المذكورة لذلك سعوا الى عرقلة عملها كونهم كانوا يخشون من السلطة التي يمكن ان تعطيها تلك النقابة للطبقة العاملة، ولكنهم مع ذلك لم يستطيعوا ان يمنعوا العمال علنا من اقامة الاضرابات والاحتجاجات بهدف تحسين احوالهم المعيشية. ومنذ مطلع عام 1835 اتخذت الحكومة بعض الاجراءات لعرقلة عمل النقابة الوطنية وكان ابرز مظاهر تلك الاجراءات قد حدث في قضية عمال مزرعة دورسيت Dorset farm labourers عندما تم اعتقال مجموعة من العمال في 18 اذار 1834 بتهمة اداء القسم غير القانوني للانضمام الى النقابة، وحكم عليهم بالنفي لمدة سبع سنوات[56].

سياسة الحكومة تجاه الحركة الجارتية ومطالب اتباعها:

شهدت وزارة ملبورن الثانية ظهور الحركة الجارتية التي حصلت على دعم وتأييد العديد من ابناء المجتمع وقد كان لدى الراديكاليين ودعاة الاصلاح من الاشتراكيين وابناء الطبقة العاملة مطالب عدة للاصلاح وكانوا يعتقدون ان تقدم الاصلاح في بريطانيا لا يسير بالسرعة الكافية، وكان هناك شعور واسع بعدم الرضا تجاه قانون الاصلاح لعام 1832، فبينما رحبت الطبقة الوسطى به شكل القانون خيبة امل للراديكاليين والطبقة العمالية التي تطالب بقدر اكبر من الحقوق وتحسين اوضاعها المعاشية. وحدد قانون المصانع لعام 1833 ساعات عمل الاطفال ممن تتجاوز اعمارهم التاسعة الا ان ذلك كان فقط في مصانع النسيج، ولم يقدم قانون الفقراء الجديد لعام 1834 الكثير لتحسين احوال المعدمين، وكان هناك شعور بعدم الرضا ايضا عن فشل محاولات الحكومة في تطوير الاتحادات التجارية، وهذا التذمر العام ضمن استمرار عدم الارتياح خلال الثلاثينيات والاربعينيات من القرن

التاسع عشر وساعد على زيادة الدعم للحركة الجارتية[57]. وفي عام 1838 كتب زعماء الحركة الجارتية ميثاق الشعب People's Charter الذي تضمن مطالبهم بهدف تقديمها الى البرلمان لحصول الموافقة عليها وتلك المطالب هي: التصويت العام للذكور، وجعل عملية التصويت في الانتخابات تجري بشكل سري، واجراء الانتخابات البرلمانية سنويا، ومنح رواتب لأعضاء البرلمان، واعادت تنظيم المناطق الانتخابية في البلاد وجعلها متساوية، والغاء مؤهل الملكية الاسمي المفروض على من يرغب بالترشيح للانتخابات العامة [58]. وقدم الجارتيون تلك العريضة للبرلمان في 12 تموز 1839 وكانت تحتوي مليون وربع المليون توقيع وقد رفضها البرلمان عندما طرحت للتصويت اذ صوت ضدها(255) عضو ووافق عليها (45) عضو. وفي عام 1840 قدم الجارتيون عريضة الالتماس الثانية للبرلمان وكانت تحتوي على اكثر من ثلاثة ملايين توقيع، ورفضها البرلمان ايضا اذ صوت ضدها (287) عضو وايدها(49) عضو[59]. وقد حصل الجارتيون على تعاطف بعض المحافظين معهم، لا سيما بعد ان اخذوا يطالبون الحكومة باتخاذ اجراءات فعالة لتحسين اوضاع الطبقة العاملة، فضلا عن ذلك فقد كان أصحاب المصانع ينتقدون ملاك الأرض ويتهمونهم باستغلال عمال التعدين لجعلهم يتوجهون للعمل في الزراعة ولم يكن ذلك النقد نابع من خشية اصحاب المصانع على مصلحة البلاد او حقوق العمال بل كان من اجل استغلال اكبر عدد ممكن من العمال للعمل بالصناعة وباقل كلفة ممكنة[60]. ومن الملاحظ ان اتباع الحركة الجارتية استخدوا اسلوبين لتنفيذ مطالبهم الاول سلميا بهدف اقناع اعضاء البرلمان والحكومة بالموافقة على مطالبهم والثاني هو الاضرابات والتظاهرات الا ان انصار الحركة الجارتية لم يتمكنوا من تحقيق مطالبهم بهذين الاسلوبين. ولكن تطور النظام الديمقراطي في بريطانيا ساهم في تحقيق معظم ما كان يطالب به الجارتيون في السنوات التالية[61]. وعلى الرغم مما واجهه انصار الحركة الجارتية فان تلك الحركة حظيت بتأييد العديد من ابناء المجتمع البريطاني ولا سيما العمال وحصلت على تقدير العديد من الثوريين كونها تعد اول تنظيم عمالي يثبت وجوده على الساحة السياسية في بريطانيا[62].

ومما لا شك فيه ان روبرت بيل قد ادرك من خلال الاحداث التي شهدتها البلاد في ثلاثينيات القرن التاسع عشر ضرورة القيام بتشريعات اقتصادية فعالة يمكن من خلالها انعاش اقتصاد البلاد وتحسين الاوضاع المعاشية للطبقة العاملة وتنظيم الشؤون المالية وخير دليل على ذلك ما تبناه من مشاريع اصلاحية بعد توليه رئاسة الوزراء في عام 1841.

قانون الاصلاح البريدي عام 1840:

يعد قانون الاصلاح البريدي Postal reform من الاصلاحات المهمة التي اصدرتها وزارة اللورد ملبورن الثانية وقد اصدر هذا القانون في 10 كانون الثاني 1840 وكان للجهود الحثيثة التي بذلها دعاة اصلاح النظام البريدي وفي مقدمتهم السير رولاند هل Sir Rowland Hill[63] اثرا كبيرا في اصدار ذلك القانون. فقد كانت دوائر البريد تستقطع مبلغا ماليا من المواطنين على عملية ارسال الرسائل الى مناطق بعيدة وكلما كانت الرسالة موجهة الى مكان بعيد كان المبلغ المستقطع من المرسل اكبر فضلا عن التأخير الموجود في الخدمة البريدية، وبموجب القانون الجديد تم انشاء نظاما موحدا للمبلغ المستقطع كما تم توحيد رسوم الطوابع البريدية ذات البنس الواحد وجعلت تكاليف إرسال الرسالة لا تتغير كثيرا مع بعد المسافة التي تحمل اليها وبذلك عد هذا الاصلاح من الاصلاحات المهمة التي ساعدت على تطوير الخدمة البريدية[64].

وعلى الرغم من عزم ملبورن على القيام بالعديد من الاصلاحات الجديدة في البلاد الا ان وزارته سقطت في اب 1841 اثر التصويت ضدها حول قضية الضرائب الواجب دفعها على السكر الاجنبي ومع ذلك فمن الانصاف الاعتراف بالانجازات العديدة في مجال الاصلاحات العامة التي حققتها هذه الوزارة[65].

كانت الفلسفة المحافظة التي تبناها بيل تنبع من امتلاكه دافع للاصلاح وفهم جيد للمشاكل التي يعاني منها المجتمع لذلك كان يؤمن بضرورة حل تلك المشاكل التي يعاني منها المجتمع[66]. وفيما يتعلق بعلاقة روبرت بيل مع البلاط نلاحظ ان بيل ارتبط بعلاقة جيدة مع زوج الملكة فكتوريا الامير البرت الذي كان يؤمن بحرية التجارة ومهتما بالتقدم العلمي والاقتصادي وكان بيل يتفق مع الامير بشأن العديد من القضايا[67].

الفصل الثاني

وزارة السير روبرت بيل "الثانية" ودعمها للتشريعات الاصلاحية خلال الفترة (1841- 1845)

تعد وزارة السير روبرت بيل الثانية(اب 1841- حزيران 1846) من الوزارات المهمة التي انجزت ما لم تنجزه العديد من الوزارات التي سبقتها، وهذا ما ذكره غلادستون الذي كان عضواً فيها موضحا ان اهم انجازات تلك الوزارة هي: ((انها عالجت المشاكل المالية، وحسنت الاوضاع الاقتصادية، واتسمت بالشفافية في عملها، واهتمت بحقوق البرلمان، وعززت علاقات بريطانيا مع الدول الاجنبية، وحرصت كل الحرص على مصالح الشعب)) [68].

وفي هذا الفصل سيتم تسليط الضوء على اهم التشريعات الاصلاحية التي حدثت خلال الفترة الواقعة ما بين تولي بيل لرئاسة الوزارة وبين حدوث المجاعة الايرلندية ودور روبرت بيل فيها.

ان من الانصاف القول ان خبرة روبرت بيل وحنكته السياسية كان لها دورا كبيرا في الانجازات التي حققتها وزارته الثانية، لا سيما وان بيل كان قد تولى عام 1834 بنفسه منصب وزير الخزانة، مما يعني ان خبرته جيدة في الشؤون الاقتصادية [69]، وكانت من القضايا التي جعلها من اولويات اعماله وسعى الى تحقيقها بعد توليه رئاسة الوزراء هي تنظيم مالية البلاد والغاء قوانين الحبوب، واثبت بيل بعد فترة انه أكثر الوطنيين استنارة، وانه مستعد ليس فقط للتضحية بمنصبه السياسي من اجل تحقيق المصلحة العامة للبلاد وانما بالتخلي عن العديد من زعماء حزب المحافظين من رفاقه وذلك من اجل المصلحة العامة للبلاد[70].

وتوفرت مجموعة من العوامل التي ساعدت المحافظين في الفوز بانتخابات عام 1841 مما جعل روبرت بيل يشكل الوزارة، فقد اظهر الناخبون في الانتخابات المذكورة بأنهم قد استاءوا من سياسة حزب الاحرار اذ واجهت سياسة الاحرار الكثير من النقد من قبل الرأي العام البريطاني لا سيما وان سياسة وزارة الاحرار الاقتصادية ادت الى عجز سنوي في الميزانية بعد ان اخفقوا في

معالجة العجز المالي والركود التجاري بينما كان عليهم، كونهم ممثلين للفلسفة الحرة liberalism في البرلمان، ان يقوموا بالغاء قوانين الحبوب ولكنهم لم يفعلوا ذلك. وعلى الرغم من انهم لم يكونوا مثل المحافظين الذين عادوا للسلطة بدعم من اصحاب الاراضي الزراعية الواسعة والرأسماليين المنتفعين من بقاء تلك القوانين بهدف الابقاء عليها الا انه بعض زعماء الاحرار ارتبطوا كثيرا بأفكار ملاك الأرض ومصالحهم، وبسبب خوفهم من حدوث انشقاق في حزبهم رفض الاحرار التعرض للمسألة مثلما رفضوا التطرق الى الأصلاح البرلماني قبل حوالي عشرين سنة من ذلك. وهكذا جاءت نتيجة الانتخابات العامة لصالح المحافظين[71].

وقد وجد بيل في وليم غلادستون من الذين يمكن الحصول على دعمهم في تطبيق سياسته الاصلاحية التي سعى الى تطبيقها فقد كان غلادستون في مقدمة الزعماء السياسيين الذين يسعون للاصلاح لذلك اصبح غلادستون من انصاره وسخر امكانياته السياسية في خدمة وزارة روبرت بيل بعد ان تولى منصب نائب رئيس مجلس التجارة في الفترة ما بين (1841-1843) ومن ثم اصبح رئيسا لمجلس التجارة(1843-1846) ثم تولى بعدها وزارة الحرب(كانون الاول 1845- حزيران 1846)[72].

سياسات بيل المالية (1841-1845)

سعى بيل بعد توليه الوزارة الى تنظيم الميزانية وتحفيز التجارة ولتحقيق ذلك اتخذ العديد من الاجراءات بهدف تنظيم شؤون البلاد المالية ومنها تخفيض الرسوم الكمركية على العديد من البضائع[73]. لاسيما وان الضرائب التي كانت مفروضة على العديد من السلع الاستهلاكية تشكل عبء على بعض فئات المجتمع لذلك اعتقد بيل بضرورة جباية اموال اكثر عن طريق الضرائب المباشرة على الدخول لاسيما بعد ان ادرك ان الضرائب المفروضة على البضائع تقع على كاهل الطبقة العاملة بشكل اساس، ببساطة لانها تفوق في عدد افرادها الطبقات الاخرى وهذا يجعلهم اكبر المستهلكين. ولاحظ بيل ان الضرائب تجنى على جميع البضائع تقريبا، ويعني ذلك التوزيع غير العادل للعبئ الضريبي لان الميسورين يدفعون الضرائب على استهلاك البضائع فقط. وما فعله بيل هو فرض ضريبة على الدخل[74]. لقد ادرك بيل بعد ترأسه الوزارة ان هناك العديد من القضايا بحاجة الى معالجة فبالاضافة الى الكساد التجاري كانت فئات غير قليلة من افراد المجتمع تعاني من الفقر وسوء الاحوال الصحية لذلك ليس من الغرابة ان يطلق المؤرخين على تلك السنوات اسم الأربعينيات الجائعة The Hungry Forties . وسعى بيل الى جعل الميزانية، التي قررت وزارته وضعها للبلاد عام 1842، ان تكون بمثابة الخطوة الأولى لتحسين الاوضاع الاقتصادية في البلاد ووجد ان الرسوم المفروضة على البضائع المصدرة والمواد الخام المستوردة تعيق نشاط حركة التجارة وتثقل كاهل الطبقة الفقيرة والوسطى في المجتمع. لذلك قرر بيل الغاء الضرائب المفروضة على العديد من السلع والبضائع المستوردة وتعويض الخسارة التي ستصيب الخزينة جراء ذلك عن طريق اعادة ضريبة الدخل[75].

ولعل البلاد لم تنتظر ميزانية باهتمام وقلق وترقب مثلما انتظرت ميزانية عام 1842، فقد تراكمت صعوبات مالية خطيرة لعدة سنوات. وانخفض العائد العام خمس مرات متعاقبة بمعدلات تصل الى حوالي مليون ونصف سنوياً[76]. وكان لابد من عمل شيء لتحسين الاوضاع الاقتصادية، لان المالية العامة كانت في وضع سيء . وفي ميزانية 1842 الغى بيل الكثير من الضرائب عن المواد الخام والمواد المصنعة جزئياً التي تستورد من الخارج علما انه تولى بيل وضع الميزانية بنفسه مما عده البعض اكثر معرفة من وزير الخزانة انذاك هنري غولبورن Henry Goulburn[77]. وعلى الرغم من ذلك الا ان الضريبة على الحبوب والسكر لم تتغير وهي من المواد الضرورية لحياة المواطن وهذا الامر جعل معارضي الحكومة ينتقدونها في الاجتماعات العامة وتهكم البعض بالقول ان الحكومة ازالت الضريبة عن الفواكه المجففة ومواد التجميل والاقمشة الحريرية والكافيار وتركتها على الخبز. وعلى الرغم من ذلك كانت الميزانية التي وضعها بيل من افضل الميزانيات التي وضعت في البلاد في ذلك الوقت[78].وبموجبها خفضت الرسوم عن حوالي (1000) نوع من السلع والغيت الضريبة على اكثر من(600) سلعة اخرى وهذا بحد ذاته يبين حجم العبئ الذي كان موجودوعلى اثر ذلك انتعشت التجارة لان الرسوم كانت غالبا ما تجعل البضائع باهضة وتؤدي الى توقف سوقها، اضافة الى العدد الكبير من المسؤلين الذين تحتاجهم عملية جمع الرسوم، وضبط التهريب، وكل ذلك يزيد من التكاليف التي تتحملها الحكومة، مما ساهم في تقليل الانفاق الحكومي والانخفاض العام في تكاليف المعيشة[79]. وبعد سنتين تحول العجز السنوي الذي ورثه من وزارة الاحرار، والبالغ حوالي (2,000,000) باوند، الى فائض[80]. وقد سار بيل بالبلاد مسيرة جيدة على الطريق الى حرية التجارة[81].

وكانت الميزانيات التي وضعتها وزارة بيل في الفترة ما بين (1842-1845) من الخطوات الكبيرة بأتجاه حرية التجارة، وكونها قللت بشكل طفيف فقط الرسوم المفروضة على الحبوب، لم تواجه معارضة جدية من الحزب المناصر للحماية(حزب المحافظين) والذي كان بيل على رأسه. وفي ميزانيات السنوات الثلاث الاولى من وزارة بيل قامت الحكومة ببذل الكثير من الجهود لمعالجة الوضع الاقتصادي دون التعرض لقوانين الحبوب. وفي اثناء هذه السنوات اقتنع بيل بضرورة حرية التجارة والغاء قوانين الحبوب وكان ذلك بفعل تأثره بالافكار والجدليات الاقتصادية التي كان يطرحها ابرز زعماء عصبة الغاء قوانين الحبوب في مجلس العموم وفي مقدمتهم كوبدن والتي كانوا ينتقدون فيها تلك القوانين ويبينون اثارها على الاوضاع الاقتصادية وعلى الحالة المعيشية للفئات الفقيرة في المجتمع[82].

ومن خلال دراستنا للتشريعات الاقتصادية والمالية التي اتخذها بيل في السنوات الاولى من وزارته الثانية يتبين لنا انه سعى الى تحسين الاوضاع الاقتصادية عن طريق اتخاذ الاجراءات المناسبة للتكيف مع التغيرات التي طرأت على المجتمع البريطاني. وهذا يعطينا صورة واضحة على تبنيه الأفكار الحرة-المحافظة، واصبح عدو الفساد بكل أشكاله، وسعى الى الحفاظ على المؤسسات البريطانية عبر الاهتمام بمطالب الرأي العام ومصالحه، ويمكن ان نلاحظ ان السياسة التي تبناها اكثر تحررية من كونها محافظة غير انها لا يمكن ان توصف بانها محافظة فقط ولا حرة بشكل تام.

وفي 1845 اصدرت وزارة بيل قانون خفضت بموجبه الرسوم عن (400) سلعة، كما خفض الضريبة التي كانت مفروضة على العديد من البضائع الأخرى وسعى إلى تقليل الضرائب المفروضة على المواد الخام وتحديدا الضرورية للصناعة البريطانية. وبالطبع كان لابد من تعويض الخسارة المباشرة في الخزانة فتبنى بيل مترددا ضريبة دخل مقدارها سبعة بنسات لكل باوند، وعندما فرض هذه الضريبة في ميزانية 1842، وعد بإلغائها بعد خمس سنوات، ولكن منذ ذلك الوقت لم يقدم أي وزير للخزنة على التنازل عن مثل هذه الضريبة المهمة لخزينة الدولة[83].

بيل واصدار قانون الشركات عام 1844:

ومثلما سببت المصارف غير المعتمدة الكثير من الخسارة المادية، ادى انشاء الشركات الصغيرة التي تفلس غالبا بسبب المبتزين للاموال، الى خلق حاجة ملحة لادوات جديدة تستعمل في تنمية النشاط التجاري، وكان بيل متعاطفا مع الذين يسعون الى الحصول على منفعة عن طريق الصناعة والمبادرة في اقامة المشاريع، ولكنه عقد العزم على سيطرة الحكومة على المضاربة بالعملة، وتجسد ثمار هذا العزم في قانون الشركات لعام 1844، الذي كان قانونا مرافقا لقانون الميثاق المصرفي في العام نفسه. وطلب من كل الشركات ان تسجل اسمائها وان تنشر ملخصا عنها. وبذلك تأكدت مكانتها وبذلك تمكنت الحكومة ان تقاضي الشركات ولكن المساهمين فيها منعوا من فوائد المسائلة القانونية المحدودة لمدة(12) سنة، وبالطبع فأن هذه الاجراءات لم تقضي على جميع حالات الاحتيال، ولكنها ساهمت كثيرا في تعزيز الثقة لدى افراد الطبقة الوسطى[84].

وعندما تولى بيل منصب رئيس الوزراء امكنه التعبيرعن امكانياته على نطاق واسع. كان بيل متحدثا بارعا، وقد جعلته مهارته ولباقته في المناقشات التي كانت تحدث في البرلمان من افضل الاعضاء اقناعا، ومكنته قدرته على العمل، وما يتمتع به من ذكاء اضافة الى خبرته الواسعة، من قضاء ثمان ساعات يوميا في مجلس العموم لحضور المداولات في بعض الاوقات، ومن كتابة عدد هائل من المراسلات، والاشراف على شؤون الوزارات المختلفة في الدولة بطريقة قل نظيرها. حتى ان غلادستون وصف وزارة بيل بقوله: ((انها ادارة متقنة التنظيم)) ،وقال كوبدون، المناصر للتجارة الحرة، : ((لا الصدر الاعظم ولا القيصر الروسي يمتلك سلطة كالتي يمتلكها بيل)). واستطاع بيل ان يحقق اكبر نجاحاته في المجال الاقتصادي[85].

قانون عمال المصانع عام 1844:

وتلى ذلك سلسلة من القوانين التي تنفذ اصلاحات الاحرار في المجال الاجتماعي، وقد عمل اللورد اشلي بلا كلل لتقليل ساعات عمل الاطفال في المصانع والمناجم، وكان التقرير الذي قدمته اللجنة التي تقصت وضع المناجم مريعا لدرجة تاثر اعضاء البرلمان بعد اعلانه بشكل كبير فقد كان الاطفال دون عمر(12) يعملون (16) ساعة يوميا، وكانت النساء وكذلك الاطفال يعملون تحت ظروف صعبة في اعمال تفوق قدراتهم، وجر حمولة من الفحم، ومنع قانون 1842 استخدام النساء والصبيان، وكذلك الاولاد الذين تقل اعمارهم عن(10) سنوات، وعين مفتشون لمراقبة تنفيذ القانون. كما صدر قانون عمال مصانع النسيج الجديد عام 1844 وبموجبه منع عمل الاطفال دون سن(9) سنوات بالمصانع وسمح للاطفال الذين تتراوح اعمارهم(9-13) بالعمل لمدة(9) ساعات مع استراحة للغداء، وسمح للنساء والرجال بالعمل(12) ساعة يوميا[86].

قانون الميثاق المصرفي عام 1844:

اما الاصلاح في مجال النظام المصرفي فبعد ان ادركت الحكومة عدم إمكانية الاعتماد على العديد من المصارف الصغيرة في تنظيم التداول المالي كونها كانت تتاثر بسرعة عند حدوث الازمات الاقتصادية لا سيما وانها كانت تصدر عملات تزيد كثيرا عن مواردها المحدودة، وقد حاول الاحرار التعامل مع الموقف بتمرير لائحة قانون الميثاق المصرفي عام 1833 الا انهم لم يفلحوا في ذلك وقرر بيل بعد تشكيل الوزارة عام 1841 اتخاذ خطوات فعالة لاصدار القانون لا سيما وان العديد كان يدرك الحاجة الماسة له، وفي عام 1844 مرر مشروع قانون الميثاق المصرفي في البرلمان، وكان للجهود الحثيثة التي بذلها بيل دورا كبيرا في ذلك، وتمت الموافقة عليه وتم بموجبه جعل مصرف انكلترا مسؤولا عن اصدار اية عملات جديدة، وفرض شروط محكمة على هذا الامتياز. وامكن لمصرف انكلترا ان يصدر عملات مدعومة بضمانات حكومية بقيمة(14,000,000) باوند، واوجب دعم اية ورقة نقدية تزيد عن هذا الرقم بالغطاء الذهبي[87]. وبذلك يكون بيل قد ركز العملة الوطنية بيد مصرف انكلترا، وسيطر بنجاح على تداول العملات الورقية، وكان يأمل ان تحل مشكلة التضخم بذلك، وان يتوقف اصدار العملات من المصارف الصغيرة غير المضمونة، كونها عملية خطيرة وغير مسؤولة، وبموجب هذا القانون حدد عدد العملات الورقية المصرفية الصادرة، وسمح لمصرف انكلترا فقط بأصدار هذه العملات بما يتناسب مع احتياطي الذهب الذي يمتلكه. وادى هذا الاجراء الى منع حصول التضخم، وربط ادارة العملة بالحكومة من خلال مصرف انكلترا[88].

وكان لهذا القانون اثر في فصل قسم الاصدار عن قسم الصيرفة في مصرف انكلترا، وجعل قسم الاصدار تحت سيطرة الحكومة ، مع ترك ادارته اسمياً لمدراء المصارف، الذين احتفظوا بسيطرة حقيقية على جانب الايداع من نشاطات المصرف، وتم تغطية هذا المبلغ المحدد (14.000.000) بوساطة ضمانات حكومية. ومنع اصدار اي عملة ورقية دون غطاء نقدي يودع في المصرف، وحذرت الحكومة الصيارفة من اية محاولة الهدف منها اجراء صفقات مالية غير قانونية. وبذلك تمتع الدائنون من الشعب بضمان الحصول على قيمة اية عملة ورقية عند الطلب[89].

الفصل الثالث

سياسة روبرت بيل تجاه المجاعة الايرلندية والغاء قوانين الحبوب (1845-1846)

كانت ايرلندا في النصف الاول من القرن التاسع عشر تعاني من الفقر ويعتمد معظم سكانها بشكل رئيس في غذائهم على البطاطا، وكانت الحكومة البريطانية تفرض على الحبوب المستوردة لاراضيها بموجب "قوانين الحبوب" ضرائب عالية بهدف الحفاظ على اسعار الناتج المحلي داخل البلاد[90]. وفي ثلاثينيات القرن التاسع عشر ظهرت معارضة من قبل العديد من اصحاب الميول الانسانية مطالبين بالغاء تلك القوانين كونها كانت تشكل عبء على كاهل الطبقات الفقيرة لا سيما بعد ارتفاع اسعار الخبز، وفي عام 1839 تشكلت عصبة الغاء قوانين الحبوب وكان من اهم اهدافها الغاء القوانين المذكورة عن طريق الضغط على الحكومة، وكان من ابرز مؤسسي تلك العصبة هما ريتشارد كوبدن Richard Cobden [91] وجون برايت John Bright [92] اللذان كان لهما دورا فعالا في المطالبة بالغاء القوانين المذكورة [93]. وكان كوبدون احد أرباب الصناعة ونشط في نقد تلك القوانين من خلال الكراسات والمنشورات التي كان يوزعها اتباعه في أرجاء البلاد عن طريق البريد، اما برايت فكان عضوا في البرلمان، وعد أفضل الخطباء في عصره، وهذان الرجلان أثارا واحدة من أكثر الحملات السياسية فعالية وعقدا الاجتماعات ونظما المظاهرات في ضد القوانين المذكورة، واوضحا للرأي العام حاجة الفقراء الى الطعام وارتفاع اسعار الخبز في الوقت الذي كان فيه ملاك الأراضي يحققون أرباحا من ارتفاع اسعار الحبوب بسبب الضرائب المفروضة على استيراد الحبوب الاجنبية[94]. ومن الملاحظ ان الاوضاع الاقتصادية في بريطانيا لم تستقر خلال اربعينيات القرن التاسع عشر وكان يوجد تناقض بين الطبقات المختلفة وطريقة عيشها. ففي الوقت الذي ازدهرت فيه التجارة وارتفع معدل التصدير والشحن وانتاج الفحم والحديد وازداد اصحاب الصناعة ثراء كان معظم افراد الطبقة العاملة يعانون من ضنك العيش[95].

وفي عام 1845 اصيب محصول البطاطا بالتلف بسبب الظروف الطبيعية غير المناسبة في ذلك العام وحل الجوع في البلاد لذا كان العلاج المباشر لهذه المشكلة استيراد الحبوب، ولكن الاستيراد كان امامه ما يحده، الا وهو الرسوم الباهضة المفروضة بموجب قوانين الحبوب[96].

وقد أصبح بيل مقتنعا تدريجيا بخطأ بقاء قوانين الحبوب وبوجوب إلغاؤها. غير ان حزب المحافظين الذي ينتمي اليه كان يضم عدد غير قليل من ملاك الاراضي وممن تتعارض مصالحهم مع الغاء تلك القوانين. الا ان الاثار التي سببتها المجاعة الايرلندية جعلته لا يهتم كثيرا الى ذلك[97]. وكان لتلك المجاعة اثارا وخيمة على الشعب الايرلندي ففضلا عن الذين ماتوا بسببها ادت تلك المجاعة الى هجرة الكثير من الايرلنديين الى خارج بلدهم ففي الفترة الواقعة ما بين(1845-1849) انخفض عدد سكان ايرلندا من (8,300,000) نسمة الى(6,600,0000) نسمة. وعلى الرغم من هذا الوضع الصعب الذي كانت تمر به ايرلندا فان نكلترا لم تكن قادرة على ارسال الحبوب اليها لان محصولها تضرر بفعل المطر ايضا [98].

واصبح موضوع الغاء قوانين الحبوب من القضايا التي اثارت جدلا في البرلمان البريطاني من جهة وجدلا بين اعضاء حزب المحافظين فيما بينهم من جهة اخرى، وقد واجه روبرت بيل الامر بكل شجاعة وعزم على الغاء تلك القوانين على الرغم من المعارضة التي واجهته حتى من قبل بعض اعضاء حزب المحافظين ممن كانوا قبل ذلك من انصاره[99]. وكان روبرت بيل قبل حدوث المجاعة قد تأثر بنظرية العالم الاقتصادي ادم سمث Adam Smith[100] بشأن حماية التجارة واعتقد ايضا ان الحبوب المزروعة في الداخل يمكن ان توفر للامة ضمان اكبر من الحبوب الرخيصة المستوردة، على الرغم من التكلفة الكبيرة للحبوب المحلية الا ان موقف بيل تغير بشكل كبير بعد حدوث المجاعة وطالب بالغاء الحماية وقوانين الحبوب والسماح بحرية التجارة[101].

وكان بيل مطلعا بشكل جيد على الاوضاع العامة في ايرلندا اذ كان فيما سبق امينا عاما لايرلندا في الفترة ما بين(1812-1818) كما كان على اتصال وثيق بالزعيم الايرلندي دانييل اوكونيل الذي يعده الايرلنديون من اهم المدافعين عن حقوقهم، وعن طريق جهود اوكونيل حصل الكاثوليك الرومان على التحرير ولكنهم رغبوا بالمزيد، وعندما اصبح بيل رئيسا للوزراء عام 1841، كان اوكونيل يأمل في الحصول على امتيازات اخرى، وان تدير ايرلندا شؤونها الخاصة بنفسها، ولم يرد اوكونيل الانفصال التام عن بريطانيا العظمى، فقد كان مخلصا تماما للتاج، ولكنه رغب في برلمان ايرلندي واعترض على حكم البلاد بوساطة نائب وامين عام يتلقيان اوامرهما من الحكومة البريطانية، واتخذ احتجاج اوكونيل شكل الاجتماعات الكبيرة ولم يحصل أي اضطراب في أي من هذه الاجتماعات وكانت تختم بتحية حماسية للملكة. واكتسبت حركته قوى حتى ان بيل عزم على مواجهتها، ومنع احد الاجتماعات الكبرى التي اراد اوكونيل عقدها ولم يعلن اوكونيل وانصاره خروجهم على القانون، ووافق على المنع، عندها ذهب بيل الى ابعد من ذلك واعتقل اوكونيل بتهمة التحريض على العصيان في عام 1843. وانتهت محاكمة اوكونيل الاولى بالادانة واودع في السجن. وعند استئناف القضية، تحفظ مجلس اللوردات على الحكم غير ان اوكونيل كان قد تأثر كثيرا بسبب ما لحق به، ولم يستطع استعادة نفوذه حتى وفاته[102].

ظهرت ازمة جديدة بين الايرلنديين وبين الحكومة البريطانية عام 1845 اذ ادرك الايرلنديون بعد اصابة محصول البطاطا ان بلادهم تمر بازمة اقتصادية شديدة وستنتشر المجاعة فيما بينهم وانتهز الاحرار المعارضين لسياسة حكومة المحافظين تلك الاوضاع واتهموا الحكومة بالفشل في اداء واجبها. وكان تاثير هذا الامر واضحا على بيل وانصاره ممن وقفوا الى جانب الغاء قوانين الحبوب فاصبح الالغاء الكامل لتلك القوانين امرا مهما للبلاد على الرغم من الذين عارضوا ذلك ويبدوا ان بيل ادرك صعوبة الوضع الذي اصبح فيه[103].

ومن الملاحظ ان حدوث المجاعة في ايرلندا والاثار الوخيمة التي تركتها على الشعب الايرلندي كان من اهم العوامل التي جعلت بيل يغير ما كان يعتقد به فيما يتعلق بحماية التجارة ولكن على الرغم من ان بيل ادرك اهمية الغاء قوانين الحبوب ودعم حرية التجارة الا ان بعض الاحرار وكذلك المحافظين لم يكونوا مستعدين للاعتراف بعقيدة بدت مروعة مهما كانت جدلية كوبدن المنادية برفاهية السكان الريفيين علاوة على ملاك الارض الاكبار: ويكمن الفرق مابين الحزبين حول تلك القضية في تفضيل

الاحرار فرض رسم حماية ثابت على استيراد الحبوب، وتفضيل بعض المحافظين للقوانين السارية ولكن مع امكانية احداث تغيير فيها[104]. وحاول بيل اقناع حزبه بحتمية الامر وشموليته، لان خطة الاصلاح تضمنت خفض رسوم الحبوب وكذلك الرسوم المفروضة على العديد من البضائع والسلع. ولكن دزرائيلي اخذ يوجه النقد لسياسة بيل التي يرمي من خلالها الى الغاء قوانين الحبوب حتى انه وصف عمل الحكومة بـ"النفاق المنظم"، كما وصف بيل نفسه بـ"الوضاعة السامية"[105].

لم يمتنع بيل عن المطالبة بالغاء قوانين الحبوب بالرغم من المعارضة التي واجهت سياسته من قبل بعض رفاقه في حزب المحافظين وفي مقدمتهم دزرائيلي واعلن بأنه لابد من إنقاذ ايرلندا باستيراد الحبوب ورفع الرسوم عنها. واصدر زعيم المعارضة اللورد جون رسل، بيانا عبر فيه عن تفضيله للإلغاء الكامل لقوانين الحبوب ودعا بيل إلى عقد اجتماع للوزارة في الرابع من كانون الأول 1845 لهذا الهدف. ولكن نصيره الرئيس اللورد دربي، في مجلس اللوردات، وافق فقط على تعليق مؤقت لهذه القوانين بما يتناسب مع المقتضيات الطارئة[106]. مما جعل بيل يقدم استقالته فطلبت الملكة من جون رسل تشكيل الحكومة، لكن الايرل غري الذي اختاره ضمن اعضاء الوزارة الجديدة رفض الانضمام لتشكيلة الوزارة كونه رفض ان يتولى اللورد بالمرستون Lord Palmerston[107] وزارة الخارجية في الوزارة الجديدة وكان بالمرستون قد اختير لذلك المنصب. وعلى اثر ذلك قرر رسل الاعتذار عن تشكيل الوزارة لانه كان يرغب بوجود كل من غري وبالمرستون فيها معا وهذا الامر جعل بيل يسحب استقالته، وعاد الى منصبه ليجد نفسه بمواجهة دزرائيلي الذي اصبح من اشد المعارضين لسياسته[108]. وهذه المرة تجاهل بيل معارضة اللورد دربي وعين غلادستون بدلا عنه. لكن بعض اعضاء حزب المحافظين اعترضوا مجددا على الغاء قوانين الحبوب موضحين أن مجاعة البطاطا في ايرلندا كانت شيئاً مبالغاً فيه[109].حرض بنيامين دزرائيلي المحافظين على بيل وسياسته، مدعيا ان بيل "يخون الحزب"، وبالنسبة لملاك الاراضي لابد من القول ان العديد منهم اعتقد بأن الالغاء سيدمر الزراعة ويضر البلاد. بينما بقي بيل مقتنعا بأن قوانين الحبوب لا تخدم مصالح الشعب[110].

وحاول بعض اعضاء البرلمان ان لا يعيروا اهتماما بحماس بيل وقال الدوق ولنغتون: ((أن البطاطا المتعفنة أثارت رعب بيل)) غير أن بيل لم يهتم لتلك الانتقادات كونه قد اقتنع بضرورة الغاء قوانين الحبوب، ولم يكن ما حصل في ايرلندا سوى عامل مساعد على ظهور هذا التحول وتعرض موقفه من قوانين الحبوب إلى النقد من بعض مناصريه ومعارضيه على حد سواء وعندما اجتمع البرلمان في كانون الثاني 1846 كان بيل يعرف بان الجميع بانتظار سماع ما سيقوله عن الأزمة، وقبيل ان ينهي خطابه تدخل دزرائيلي وقاطعه موضحا لاعضاء المجلس ان بيل كان يعمل في الواقع تحت تأثير الاحتجاج الذي أبدته عصبة الغاء قوانين الحبوب Anti-corn-law League كما قال دزرائيلي إن دعم سياسة التجارة الحرة التي يريدها بيل أمر غير منصف للشعب الانكليزي في الوقت الذي انتخب فيه بيل من اجل حماية التجارة[111]. وقد أثارت معارضة دزرائيلي وموقفه ترحاباً واسعاً من قبل انصار الحماية المطالبين بالابقاء على قوانين الحبوب، وبالتأكيد فانه عمل شيئًا غير مسبوق. قبل هذا الخطاب كان دزرائيلي يتحدث عن نفسه، أو عن مجموعة صغيرة جداً من المحافظين المستقلين في قراراتهم. أما بعده فقد كان دزرائيلي يتحدث عن مصلحة اصحاب المزارع الواسعة وملاك الاراضي الزراعية، هذه المصلحة التي تنامت تحت تأثيره لتصبح بمثابة حزبا جديداً وحيوياً من صنعه وقيادته [112]. ومن جهة اخرى حصل انصار حرية التجارة على دعم قوي من الطبقة الوسطى وكانوا مؤثرين جدا في حزب الاحرار كما حصلوا على دعم العديد من الاعضاء المؤثرين في سياسة ذلك الحزب وهذا جعل بيل يحصل على دعم منهم رغم كونه من المحافظين[113]. لقد كان بيل ثابتا على رأيه في وضع مصلحة الامة فوق الاعتبارات الحزبية. وهكذا بعد ان حرمه دزرائيلي من مناصرة بعض اعضاء حزبه نلاحظ ان بيل يحصل على الدعم من اعضاء حزب الاحرار، ممن كانوا من منافسيه في السابق والذين فضلوا الالغاء لتلك القوانين. وعن طريق الدعم الذي حصل عليه بيل وبمساعدة اعضاء حزب الاحرار تم الغاء قوانين الحبوب عام 1846[114].

ومن النتائج المهمة لالغاء قوانين الحبوب هو عدم اهمال زراعة الحبوب في انكلترا كما كان يعتقد دعاة حماية التجارة كما نشطت الحركة التجارية نسبيا وتحسنت الاحوال المعيشية ولا سيما لابناء الطبقة العاملة بعد انتعاش التجارة[115]. ومع الاهمية الكبيرة التي نتجت عن الغاء قوانين الحبوب بفعل المجاعة الا ان تلك المجاعة كانت لها اثار ليس من الناحية السياسية فحسب بل انها تعد حدثا مؤثرا في التاريخ الايرلندي، كونها شكلت عقدة في العلاقات الانكليزية الايرلندية. ومهدت للهجرة الايرلندية الواسعة[116]. ولم تتحسن الأوضاع الاقتصادية في ايرلندا كثيرا بعد إلغاء قوانين الحبوب فقد وجد اللورد جون رسل بعد ان خلف بيل في رئاسة الوزارة صعوبة في التعامل مع الاوضاع الاقتصادية بايرلندا وعندما انتهت المجاعة لم تتطور الزراعة فيها وشهد المجتمع الايرلندي تذمرا من تدهور الأوضاع الاقتصادية، ولم تتخذ الحكومة البريطانية اجراءات فعالة بعد المجاعة مباشرة لحماية المستأجرين، ولجأ الكثير جدا من ملاك الأراضي إلى الطرد في محاولة يائسة لتقليل الخسارة[117].

ومهما يكن ما نعتقده بشان بيل وسياسته فيما يتعلق بمنح الايرلنديين الكاثوليك بعض الامتيازات، او حكمته في التعامل مع الغاء قوانين الحبوب ودعمه لقانون الفقراء، فان من المؤكد ان سمعته سواء كانت في الداخل او الخارج ارتقت الى مكانة عالية جدا في معظم سنوات حياته. وحتى من قبل قيادي حزب الاحرار فقد عبر اللورد روزبري Lord Rosebery[118] عن حنكة بيل السياسية وحاجة البلاد له ولخبرته عام 1850 بقوله: ((لقد انتظرت انجلترا بلهفة عودته ليقوم بتشكيل الوزارة))، وذلك بعد سقوط وزارة الاحرار واعتبار الدوق ولنغتون لنفسه الشخص غير المناسب ليقود حزب المحافظين في حالة استعداد روبرت بيل لتولي المهمة، وبذلك قرر ولنغتون ان يشغل موقع سياسي ادنى حتى مجيء روبرت بيل ليتولى تشكيل الحكومة. ولعل هذا التقدير الكبير الذي يكنه كل من زعماء حزب المحافظين وكذلك حزب زعماء حزب الاحرار دليلا على مدى تقدير الشخصيات السياسية لبيل[119]. ويصف غلادستون بيل بقوله ((انه استاذي ومعلمي الكبير في الشؤون السياسية واني سرت على نهج بيل في حياتي السياسية ولم اتجاوز ابداً عن المبادئ الاصلاحية التي اعتنقها روبرت بيل))[120].

وقبل ان يعلن السير روبرت بيل استقالته اوضح دوافع واسباب دعمه للعديد من التشريعات الاصلاحية طوال حياته السياسية موضحا انه لم يكن ابداً سواء قبل او بعد لائحة الاصلاح لعام 1832 عدواً "للاصلاح المتعقل" حسب تعبيره. وبين ان ما قام به من

دعم للاصلاح الاقتصادي والمالي دليلا على مساندته لسياسة الاصلاح. اما الخاتمة التي اختتم بها بيل اعلانه فهي تبين امكانياته الكبيرة في ادارة الشؤون الاقتصادية لانها تحقق اهدافه في الاصلاح وتقدم البلاد والمحافظة على السلم، والايفاء المشرف بجميع التزامات بلاده مع الدول الاجنبية، وكسبه الدعم الشعبي لسياسته، وتنفيذه للوعود التي في تحقيق النمو الاقتصادي في البلاد[121].

وعندما اعلن بيل استقالته القى في البرلمان خطاب اوضح فيه انه فقد منصبه من اجل الطبقات الفقيرة التي تكدح من اجل الحصول على دخل محدود وانه على الرغم من المعارضة التي جوبه بها الا انه تمسك بموقفه من اجل الغاء قوانين الحبوب مبينا انه لا بد من ان يأتي اليوم الذي يستذكره فيه الفقراء الذين حصلوا على طعام بسعر مناسب وانه بذلك العمل الانساني قد خلص الكثير من الظلم الذي كانوا يعانون منه جراء ارتفاع اسعار الخبز[122].

الخاتمة:

من خلال دراسة النشاط السياسي للسير روبرت بيل ودوره في دعم سياسة التشريعات الاصلاحية في بريطانيا خلال الفترة ما بين (1809-1846) تم التوصل الى النتائج الاتية:

1- يعد السير روبرت بيل من الشخصيات السياسية البريطانية المهمة التي مارست دورا فعالا في مساندة ودعم التشريعات الاصلاحية في بريطانيا خلال معظم سنوات النصف الاول من القرن التاسع عشر، كما انه يعد من الشخصيات المهمة التي تركت بصماتها بشكل واضح على التاريخ البريطاني لا من حيث المناصب الرفيعة التي شغلها فحسب بل ولدوره الفعال في اصدار العديد من القوانين، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المهمة التي تركت اثارها بشكل كبير على المجتمع البريطاني خلال الفترة الواقعة ما بين (1809- 1846) وادت الى حدوث تحولات عدة في ذلك المجتمع، وعكست أثارها بشكل ايجابي على حياة المواطن البريطاني بشكل فعال.

2- ادرك السير روبرت بيل، من خلال حنكته السياسية، ضرورة ايجاد حلول للمشاكل التي يعاني منها المجتمع البريطاني وفي مقدمتها القضايا الاقتصادية، التي تركت اثارها بصورة واضحة على الاحوال المعيشية للفئات الفقيرة في المجتمع، وكان لخبرته الجيدة في الشؤون الاقتصادية والمالية اثرا فعالا في نجاح سياسته في هذا المجال.

3- واجه السيرروبرت بيل تحديات عديدة اثر مساندته للتشريعات الاصلاحية ولعل من اهمها معارضة بعض رفاقه،في حزب المحافظين،لسياسته مما ادى في نهاية المطاف الى حدوث انشقاق في حزب المحافظين،وفقدانه لمنصبه ولكن ذلك لم يجعله يغيير مبادئه،فقد عبرت مواقفه السياسية عن انسانيته وتمسكه الشديد بمبادئه ولوكان ذلك على حساب مصلحته الشخصية. وعلى الرغم من ان وزارته الثانية انتهت بانشقاق حزبي عام 1846،الا ان الجانب الاقتصادي شكل اولوية في السياسة التي اتبعتها الوزارة وهذا يتضح من خلال نجاحها في اصدار قوانين عدة بهدف تحسين الوضع الاقتصادي في البلادونجحت في ذلك.

4- ادرك السير روبرت بيل اهمية معالجة واصلاح الاوضاع الاقتصادية وتحسين الحالة المعيشية للفقراء لا سيما وان لديه فهم عميق لمعاناة الفئات الفقيرة في المجتمع والاساليب الواجب اتخاذها من اجل معالجة المشاكل الاقتصادية فقد كان روبرت بيل من اكثر السياسين البريطانيين اهتماما بمشكلات الاقتصاد السياسي لذلك منحها افضلية في اهتماماته اكثر من القضايا السياسية البحتة. وكان يعتقد بان الاقتصاد السليم والميزانية المستقرة هي علاج مؤكد لكل أشكال الفقر والتذمر الناتج عنه.

5- كان للسياسة الجديدة التي انتهجها حزب المحافظين على يد السير روبرت بيل، والتي اعلن عنها في "اعلان تامورث" عام 1834، اثرا فعالا في دعم التشريعات الاصلاحية في البلاد كونها اختلفت بشكل كبير عن السياسة التي كان الحزب ينتهجها قبل ذلك. واثبتت للجميع ان سياسة المحافظين ممن ساندوا بيل طوال حياته السياسية تختلف عن السياسة السابقة التي اتبعها قيادي الحزب وان السياسة الجديدة تسعى الى تحقيق اكبر قدر من التشريعات الاصلاحية لصالح جميع فئات المجتمع ولو كان ذلك يتعارض مع رغبة اصحاب رؤوس الاموال واصحاب المصانع والاقطاعات الزراعية الواسعة الذين كانوا يقدمون الدعم لحزب المحافظين حفاظا على مصالحهم الشخصية.

6- اتسمت الفترة رهن الدراسة بصدور سلسلة من التشريعات الاصلاحية بشكل تدريجي والتي كان بالامكان الاصطلاح عليها بالثورية لو انها جاءت فجأة، وعلى الرغم من التغيير الكبير الذي احدثه الا اننا لا يمكن ان نصفها بالثورية لانها لم تصدر في وقت واحد ولم يكن تاثيرها في وقت واحد بل كان صدورها وتاثيرها قد تم خلال النصف الاول من القرن التاسع عشر، وشرعت بطريقة قانونية وسلمية. ودخل الحزبان السياسيان الرئيسيان"المحافظين والاحرار" في تنافس من اجل كسب الرضا الشعبي من خلال اقتراح تشريع قوانين اصلاحية لخدمة المجتمع، وعلى الرغم من ان الاحرار كانوا هم اول من ناصر التغيير من اجل الاصلاح، الا ان العديد من الاصلاحات المهمة اقترحها ونفذها المحافظين ولعل الاثر الكبير في ذلك يعود الى السياسة الجديدة التي انتهجها حزب المحافظين على يد السير روبرت بيل.

7- اتسمت التشريعات الاصلاحية التي ساندها بيل بالشمولية أي شملت جوانب عدة منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. مما جعل اثرها على المجتمع يظهر في السنوات اللاحقة بشكل فعال وادى ذلك الى القضاء على العديد من المشاكل ولا سيما الاقتصادية منها.

8- كان للتشريعات الاصلاحية التي صدرت خلال الفترة المحددة والتي دعمها بيل اثرا ايجابيا كبيرا على حياة المواطنين فقد ساعدت على تحسين الاوضاع الاقتصادية، ونظمت الشؤون المالية والمصرفية، وانصفت العمال في المصانع الى حد كبير مقارنة بما كانوا يتعرضون له من ظلم من قبل اصحاب المصانع، ومنعت الظلم الذي يتعرض له الاطفال والنساء العاملين في تلك المصانع، وخفضت بموجبها الرسوم المفروضة على نقل الرسائل من والى البلاد، ودخلت البلاد بفضلها مرحلة جديدة من مراحل حرية التجارة، والغيت العديد من الضرائب المفروضة على السلع والبضائع ولا سيما الاستهلاكية منها التي كانت

تستورد من الخارج، كما الغيت قوانين الحبوب. لذلك نجد ان جميع تلك التشريعات قد ادت الى تحسين الحالة المعيشة للمواطن ودعمت اقتصاد البلاد بشكل كبير عما كان عليه قبل تلك الفترة.

الهوامش:

(1) Who's Who in Victoria Britain, Ellis, Roger(ed.), Great Britain, BPC Weatons Ltd., 1997, P.18.

(2) Cecil, Algernon, Queen Victoria and her prime ministers, London, Eyre and spottiswoode, 1953, PP. 18-36.

(3) Hurd, Douglas, Robert Peel " A Biography", London, 2008, PP.5-6.

(4) بنيامين دزرائيلي Benjamin Disraeli (1804-1881) : سياسي ورجل دولة بريطاني انتمى الى حزب التوري (المحافظين) منذ شبابه، وتولى العديد من المناصب المهمة في بلاده اهمها وزيرا للخزانة ثلاث مرات خلال الفترات:(1852-1852) و(1858-1859) و(1866-1868)، واصبح رئيسا للوزراء مرتين الاولى في المدة ما بين(شباط1868- كانون الأول 1868)، والثانية(شباط1874- نيسان1880). للمزيد من التفاصيل انظر:

Blake, Robert, Disraeli, Great Britain, 1974, P.562; The New Encyclopedia Britannica, USA, 1876, Vol.5, PP. 898-901.

(5) Cecil, OP.Cit., PP. 18-36.

(6) اللورد ليفربول Lord Liverpool(1770-1828):سياسي ورجل دولة بريطاني محافظ اصبح عضوا في البرلمان منذ عام 1790. تولى العديد من المناصب المهمة في بلاده اصبح وزيرا للخارجية في الفترة(1801-1804)، ووزير للداخلية (1804-1806) وكذلك في الفترة (1807-1809)، ووزيرا للحرب و المستعمرات(1809-1812). ثم تولى رئاسة الوزراء في الفترة ما بين(1812-1827) للمزيد من التفاصيل انظر:

Gash, N., Lord Liverpool: The Life and Political Career of Robert Banks Jenkinson,Second Earl of Liverpool 1770-1828, London, 1984.PP. 7-155.

(7) Thursfield, J.R., Peel, London, Macmillan and CO., 1891, PP.18-37.

(8) دوق ولنغتون Duke of Wellington (1769-1852): اسمه ارثر ولسلي Arthur Wellesley وهو قائد عسكري ورجل دولة بريطاني، اصبح عضوا في البرلمان عام 1790، وتولى بعدها بعض المناصب المهمة ومنها وزيرا لايرلندا(1807-1809). واثناء الحرب مع فرنسا تمكن من هزيمة نابليون بونابرت في معركة واترلو عام 1815 ، وتولى رئاسة الوزراء في الفترة (كانون الثاني 1828- تشرين الثاني1830)، كما تولى وزارة الداخلية عام 1834 ومن ثم اصبح وزيرا للحرب والمستعمرات في العام ذاته، ثم تولى وزارة الخارجية في الفترة(1834-1835). للمزيد من التفاصيل انظر:

The New Encyclopedia Britannica, Vol.19 , PP. 755-757 .

(9) Evans, Eric J., Sir Robert Peel: statesmanship, Power and Party, London, 1991, PP. xii-xiii; Hurd, OP.Cit., PP. 90-96.

(10) Evans, Eric J., Britain before the Reform Act: Politics and Society 1815-1832, Great Britain, 2008, PP. 44-52.

(11) تشارلس غري Charles Grey(1764-1845): سياسي ورجل دولة بريطاني من حزب الويك (الأحرار)، اصبح عضوا في البرلمان منذ عام 1786، واصبح وزيرا للخارجية في الفترة(1806-1807)، ثم تولى رئاسة الوزراء في المدة ما بين (تشرين الثاني 1830 - تموز 1834). للمزيد من التفاصيل انظر:

Chambers Dictionary of World History, Edited by: Bruce P.Lenman, Great Britain, Clays Ltd., 1994, P. 383.

(12) Cook, Chris and Stevenson, John, the Longman Hand book of modern British History (1714-1995), London, 1996, P.73; Fryde, E.B. and Greenway, A.Y.(Edited), Handbook of Brritish Chronology, Great Britain, 2003,P. 114.

(13) وليم بت William Pitt (1759-1806): سياسي ورجل دولة بريطاني اصبح وزيرا للمالية في المدة(تموز1782-نيسان1783) تولى رئاسة الوزراء في الفترة ما بين (1783كانون الاول- اذار1801) وكذلك في الفترة(ايار1804-شباط1806). للمزيد من التفاصيل انظر: The New Encyclopedia Britannica, Vol.14, P. 477.

Watson , J.Steven, The reign of George III 1760-1815,Great Britain, The University Press(Oxford),1960, PP.7-222.

(14) جورج وليم فردريك George William Frederick (1738-1820): ملك بريطانيا خلال الفترة ما بين (1760-1820) والده فردريك أمير ويلز(1707-1751)، تولى الحكم من بعد جده جورج الثاني. شهد عهده الكثير من الاحداث المهمة ومنها حرب الاستقلال الامريكية. للمزيد من التفاصيل انظر:

Watson , J.Steven, The reign of George III 1760-1815,Great Britain, The University Press(Oxford),1960, PP.7-222.

(15) دانييل اوكونيل Daniel O'Connell(1775-1847): سياسي ورجل دولة ايرلندي ناضل من اجل استقلال ايرلندا ومنح الايرلنديين جميع حقوقهم، عارض قانون الاتحاد منذ صدوره عام 1800 اسس جمعية الكاثوليك عام 1823 واصبح عضوا في البرلمان عام 1828 لقب بالمحرر The Liberator .للمزيد من التفاصيل انظر:
The New Encyclopedia Britannica, Vol. 16, P.859.
(16) A Dictionary of modern History 1789-1945, A.W Palmer(e.d.), Great Britain, Hazell Watson and Viney Ltd., 1962, P.71.
(17) جورج اوغسطس فردريك George Augustus Frederick (1762-1830): ملك بريطانيا خلال الفترة ما بين(1820-1830) وهو اكبر ابناء الملك جورج الثالث، أصبح وصيا على العرش فب الفترة (1810-1820) تزوج من الأميرة كارولين وانجبت له ابنتهما الأميرة شارلوت (1796-1817) التي توفيت في شبابها، لم يقدم على القيام بتشجيع سياسة الاصلاحات العامة في بلاده. للمزيد من التفاصيل انظر:
Dictionary of British History, Edited by: J.P Kenyon, Great Britain, 1988, P.150.
(18) Cecil ,OP.Cit., P.104.
(19) Mcdowall, David, An Illustrated History of Britain, London, Longman, (N.D), P. 141.
(20) Derry, OP.Cit., P.133.
(21) Evans, Eric J., The Great Reform Act of 1832, Great Britain, 1994, PP. 57-59..
(22) Smelli, k.B, Great Britain Since 1688,USA., The University of Michigan Press, 1962., P. 168.
(23) وليم ايوارت غلادستون William Ewart Gladstone (1809-1898) : سياسي ورجل دولة بريطاني من زعماء حزب الاحرار تولى العديد من المناصب المهمة كان من اهمها: وزارة الحرب والمستعمرات في الفترة (كانون الأول1845-تموز1846)، ووزارة الخزانة (كانون الأول 1852 - شباط 1855) ،وأصبح رئيسا للوزراء أربعة مرات: (كانون الأول 1868 - شباط 1874) ، و(نيسان 1880 - حزيران 1885) ، و(شباط 1886 - تموز 1886) ، و(اب 1892 - اذار 1894) ، وتوفى عام (1898). للمزيد من التفاصيل انظر: البدري، سهيلة شندي عوان، وليم غلادستون والقضية الايرلندية 1868- 1894، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد،2005؛
The New Encyclopedia Britannica, Vol.8, PP.177-180.
(24) Pearson, OP. Cit., P.169.
(25) Ibid., P.169.
(26) Warner, Georg Townsend and (other), The new Groundwork of British History, Great Britain, P. 778.
(27) انتوني اشلي Anthony Ashley (1801-1885): هو ايرل شافتسبوري Earl of Shaftesbury من دعاة الاصلاح الاجتماعي والصناعيينِ الأكثر فاعلية في القرن التاسع عشر في إنكلترا. هو كَان أيضاً من زعماء الحركة الإنجيلية ضمن الكنيسة الإنجليزية. حصل على لقب لورد عام 1811 وعلى لقب ايرل 1851. اصبح عضوا في مجلس العموم عام 1826 كان من المؤيدين لالغاء قوانين الحبوب عام 1846، يعد في مقدمة الداعين الى اقامة مشاريع اصلاحية وتحسين اوضاع العمال والفقراء في البلاد. للمزيد من التفاصيل انظر:
The History Today Companion to British History, Edited by Juliet Gardiner and Neil Wenborn, Great Britain, Collins and Brown, 1995, P. 198.
(28) Warner, OP.Cit., PP. 773-774.
(29) Ibid., P. 144.
(30) Ibid., PP. 773-774.
(31) Ibid., PP. 775-776.
(32) Ibid.,PP. 776-777.
(33) Derry, OP.Cit., P. 113-114.
(34) لانجر، وليام، موسوعة تاريخ العالم، ترجمة محمد مصطفى زيادة، ج5، ط1، القاهرة، 1966، ص ص 1613-1614؛
Williamson , james A., The Evolution of England, Great Britain, The Clarendon Press ,1944, P. 397.
(35) Cecil ,OP.Cit., PP.104-105.
(36) Warner, OP.Cit., P. 773-775.
(37) ادوارد جورج ستانلي دربي Edward George Stanly Derby (1799-1869) سياسي ورجل دولة بريطاني اصبح عضوا في البرلمان عام 1820، واصبح وكيلا في وزارة الحرب والمستعمرات(1827-1828)، وزيرا لايرلندا(1830-1833)، ووزيرا للحرب والمستعمرات في الفترات:(1833-1834)وكذلك في الفترة(1841-1845) وتولى رئاسة الوزراء ثلاث مرات

:(شباط 1852 - كانون الأول 1852) ، و(شباط 1858 –حزيران 1859) ، و (حزيران 1866 - شباط 1868). للمزيد من التفاصيل انظر:

Chambers Dictionary of World History, P.267.

(38) اللورد جون رسل John Russell (1792 - 1878): سياسي ورجل دولة بريطاني بريطاني من الأحرار، تولى العديد من المناصب المهمة في بلاده ومنها: وزيرا للداخلية في المدة مابين (1835 -1839) ،ووزيرا للحرب والمستعمرات(1839-1841) وأصبح وزيرا للخارجية في المدة(كانون الأول1852 - شباط 1853) و (حزيران 1859 - تشرين الأول1865)، ووزيرا للمستعمرات عام(1855)، ورئيسا للوزراء في المدة (حزيران 1846- شباط 1852) و (تشرين الأول 1865 - حزيران 1866) .انظر:

Oxford Dictionary of National Biography (From the earliest times to the year 2000), Matthew, H.C.G. and Harrison, Brian(eds.), Great Britain, 2000, Vol.48, PP.295-306.

(39) Derry, OP.Cit., PP. 130-131.

(40) وليم الرابعWilliam IV (1765-1837): وهو ابن الملك جورج الثالث تولى عرش بريطانيا بعد وفاة اخيه الملك جورج الرابع عام 1830 ودام حكمه في الفترة ما بين (1830-1837). انضم في بداية شبابه للقوات البحرية الملكية واصبح من اصدقاء القائد البحري الشهير الفايكونت نيلسون وترك البحرية عام 1790 اشهر بميله الى اللهو والمجون علما ان لديه عشرة اطفال غير شرعيين. للمزيد من التفاصيل انظر:

A Dictionary of modern History 1789-1945, P.352; Oxford Dictionary of National Biography, Vol. 59, PP.98-104.

(41) Derry, OP.Cit., PP. 132-133.

(42) Jenkins, T.A., Sir Robert Peel (British History in Perspective), Great Britain, 1998, PP. 65-67; Warner, OP.Cit., P. 776; Derry, OP.Cit., PP. 132-133.

(43) Cecil ,OP.Cit., P.109.

(44) Derry, OP.Cit., P. 132-133.

(45) لانجر، المصدر السابق، ج5، ص 1614.

(46) Cecil ,OP.Cit., PP.93-94.

(47) عجيمة، محمد عبد العزيز"واخرون"، التطور الاقتصادي في اوربا والوطن العربي، ط1، بيروت، 1972، ص165.

(48) Tene, I., A History of England (From the earliest time to 1932, Great Britain, 1946, P.556; Warner, OP.Cit., PP. 776-777.

(49) لانجر، المصدر السابق، ج5، ص 1614.

(50) Derry, OP.Cit., P. 133.

(51) روبرت اوين Robert Owen(1771-1858): من رواد الحركة الاشتراكية البريطانية وكان يرى ان المحيط الاجتماعي الذي يعيش به الفرد هو الذي يحكم اعماله ويحدد افكاره ويكيف سلوكه أي ان الفرد خاضع تماما لتأثير الوسط الذي يعيش فيه لذلك فهو يرى ان أي محاولة لتغيير الفرد لا تنجح دون تغيير المحيط الاجتماعي الذي يحيط به. وقد انشأ قرى تعاونية تعتمد على الاكتفاء الذاتي الا ان محاولاته لم تنجح في تحقيق الاهداف التي طمح لتحقيقها. للمزيد من التفاصيل انظر: جامع، احمد، المذاهب الاشتراكية،ط2، القاهرة، 1969، ص ص 69-73.

(52) للمزيد من التفاصيل عن فلسفة غودين واثارها على المجتمع انظر:

كول، ج.د.هـ، رواد الفكر الاشتراكي 1789-1850، ترجمة منير البعلبكي، ط2، بيروت، 1978، ص ص 42-55.

(53) Warner, OP.Cit., P. 789.

(54) كانت من اهم اهداف تلك النقابة هي تحسين الاحوال المعيشية للعمال وتحسين اوضاع العمل في المصانع، وتنظيم الاضرابات والتظاهرات العمالية، ورفع اجور العمال، وتحديد ساعات العمل، وانشاء مصانع تعاونية. واقامة مجتمع قائم على التعاون والمساواة. للمزيد من التفاصيل انظر: ماكنزي، نورمان، موجز تاريخ الاشتراكية، ترجمة احمد عبد الرحيم مصطفى "واخرون"، ط1، القاهرة، 1960، ص 38.

(55) فوستر، وليم ز.، موجز تاريخ الحركة النقابية العمالية 1764-1876، ترجمة عبد الحميد الصافي، ج1، 1972، ص46.

(56) Warner, OP.Cit., P. 790.

(57) Hibbert, Christopher, Queen Victoria(apersonal History), London, 2000, P.199.

(58) Craic, Will W., Outlines of History of the Modern British Working, London, 1916, PP. 42-43; Warner, OP.Cit., P. 787;

للمزيد من التفاصيل عن الحركة الجارتية انظر: حسن، علي جبر، الحركة الجارتية في بريطانيا (1838-1852)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب،جامعة بغداد،2006، ص ص 42-178.

(59) Warner, OP.Cit., PP. 787-788.

(60) Cecil, OP.Cit., PP.103-104.

(61) Warner, OP.Cit., PP. 787-788.

(62) الجبيلي، عبد المنعم الغزالي، تاريخ الحركة العمالية والنقابية في العالم، ط1، بيروت،(د.ت.)، ص 47.
(63) Rowland Hill(1795- 1879): من الشخصيات المهمة في تطوير نظام البريد في بريطانيا في القرن التاسع عشر ولد في وورسسترشايرWorcestershire بانكلترا وكان والده معلم للغة الانكليزية وبعد ان اكمل تعليمه اهتم بحل المشاكل التي يعاني منها التعليم في البلاد. وفي الفترة ما بين(1835-1837) نجح في تطوير النظام البريدي في البلاد من خلال الجهود الحثيثة التي بذلها لتحقيق ذلك. للمزيد من التفاصيل انظر:
The History Today Companion to British History, P. 384; Hey, Colin. Rowland Hill: Genius and Benefactor 1795-1879. London: Quiller Press, 1989.
(64) Warner, OP.Cit., P. 777.
(65) Cecil ,OP.Cit., P.95.
(66)Ibid., P.103.
(67) Trevelyan, OP.Cit, P. 299.
(68) Cecil ,OP.Cit., P.109.
(69) Halevy, Elie, The Age of Peel and Cobden" A History of the English People, 1841-1852", New York, Peter Smith, 1948, P. 10.
(70) Warner, OP.Cit., P. 780.
(71) Trevelyan,George Macaulay, British History in the nineteenth and after (1782-1919),London, 1948, P.266.
(72) Trevelyan, OP.Cit, PP. 266-267.
(73) Derry, OP.Cit., P. 142.
(74) Warner, OP.Cit., P. 782.
(75) Trevelyan, OP.Cit, P.267.
(76) Northcote, Stafford Henry, Twenty Years of Financial Policy: A Summary of the Chief Financial Measures Passed Between 1842 and 1861, 1923, P.5.
(77) هنري غولبيرن Henry Goulburn (1784-1856): سياسي ورجل دولة بريطاني اصبح عضوا في البرلمان في الفترة ما بين(1808-1856). وتولى العديد من المناصب المهمة ومنها: وكيلا لوزارة الداخلية في الفترة مابين(1810-1812)، ووكيلا لوزارة الحرب والمستعمرات(1812-1821)، ووزيرا لايرلندا(1821-1827)، ووزيرا للخزانة(1828-1830)، ووزيرا للداخلية(1834-1835)، ووزيرا للخزانة مرة اخرى(1841-1846). للمزيد من التفاصيل انظر:
Jenkins, Brian, Henry Goulburn 1784-1856 : A Political Biography, Great Britain, 1996, PP. 5-23.
(78) Cecil ,OP.Cit., PP.114-115.
(79) Warner, OP.Cit., P. 782.
(80) Derry, OP.Cit., PP. 141-142.
(81) Ibid., P. 142.
(82) Trevelyan, OP.Cit, PP.268-269; Fay, C.R.,Great Britain from Adam Smith to present day (An Ecnomic and social survey), Great Britain, 1950, PP. 65-66.
(83) Derry, OP.Cit., PP. 141-142.
(84) Ibid., P. 144.
(85) Warner, OP.Cit., P. 781.
(86) Dance, E.H., Outlines of British Social History,London,1945, P. 178; Warner, OP.Cit., P. 782.
(87) Woodard, E.L, The age of reform1815-1870,Great Britain, Oxford University Press, 1949, PP. 106-107; Derry, OP.Cit., P. 142-143.
(88) Haly, W.T., The Opinions of Sir Robert Peel "Expressed in Parliament and in public", London, (N.D.), P.44.
(89) Cecil ,OP.Cit., P.113.
(90) Warner, OP.Cit., P. 784;
الربيعي، هناء شاكر، التطورات السياسية في ايرلندا 1789-1868، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، 2000، صص 93-94.
(91) ريتشارد كوبدن Richard Cobden (1804-1865): سياسي بريطاني ولد في ساسكس في انكلترا من عائلة ريفية تعمل بالزراعة. اكمل تعليمه الاولي في مدرسة داخلية ثم غادر الى لندن وعمل هناك مع عمه في المصانع بعدها انتقل الى لانكشاير وفي عام 1828 اتجه للعمل بالتجاره وفي عام 1831 افتتح مطبعة صغيرة وحصل على اموال مكنته من السفر الى اماكن عدة خلال الفترة(1833-1839) ومنها فرنسا والمانيا وسويسرا والشرق الاوسط والولايات المتحدة الامريكية. مارس نشاطا فعالا خلال

الفترة(183901846)من اجل الغاء قوانين الحبوب . وطالب بحرية التجارة ، وتحسين الاوضاع المعاشية للطبقة العمالة. للمزيد من التفاصيل انظر:

Edsall, Nicholas C., Richard Cobden: Independent Radical,USA, Harvard University Press, 1987, PP. 11-323.

(92) جون برايت John Bright(1811-1889) : سياسي بريطاني من دعاة الاصلاح في بلاده. ولد في لانكشاير بانكلترا في عائلة ثرية اذ كان والده يعمل بصناعة المنسوجات القطنية. مارس برايت نشاطا فعالا من اجل الغاء قوانين الحبوب وأصبح عضوا في البرلمان عام 1843 بعد انضمامه لحزب الأحرار. ساند مشروع الاصلاح البرلماني 1867، وتولى منصب رئيس مجلس التجارة خلال الفترة(1868-1871) كما اصبح مستشار دوقية لانكستر خلال الفترة ما بين(1880-1882) للمزيد من التفاصيل انظر:

The New Encyclopedia Britannica, Vol.4, PP. 212-213.

(93) Kohn, Hans, Absolutism and democracy 1814-1852"A History of the European Century", U.S.A,1965, P. 56.

(94) Earle, John Charles, English Premiers from Sir Robert Walpole to Sir Robert Peel,London, 1923, PP. 286-289; Warner, OP.Cit., P. 784.

(95) Warner, OP.Cit., PP. 786-787.

(96) Cruise, H.Russell, A short History of English work and trade, London, 1939, PP. 242-243.

(97) Rowse, A.L., The spirit of English History, Great Britain,Longmans Green and CO, 1943, PP. 119-120.

(98) Warner, OP.Cit., P. 785;

- وللمزيد من التفاصيل عن المجاعة الايرلندية واثارها على المجتمع الايرلندي انظر:

Beckett, J.C., The making of modern Ireland , London, 1966, PP. 336-350.

(99) Trevelyan, OP.Cit, P. 269.

(100) ادم سميث Adam Smith : فيلسوف ومفكر اقتصادي بريطاني اشتهر بنظرياته الاقتصادية ولاسيما حول حرية التجارة، نشر العديد من المؤلفات المهمة في المجال الاقتصادي ومنها (بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم) الذي عرف بـ (ثروة الأمم) والذي يعد من الكتب المهمة في علم الاقتصاد. للمزيد من التفاصيل انظر:

The Oxford Companion to British History, John Cannon, (ed.), Great Britain,Oxford, University Press, 2002, P.868.

(101) Cecil ,OP.Cit., P.114.

(102) Warner, OP.Cit., P. 783.

(103) Cecil ,OP.Cit., PP.115-116.

(104) Northcote, Stafford Henry, Twenty Years of Financial Policy: A Summary of the Chief Financial Measures Passed Between 1842 and 1861, 1923, P.5.

(105) Earle, OP.Cit., PP. 295-296; Warner, OP.Cit., PP. 785-786.

(106) Pearson, Hesketch, Dizzy(The life and Nature of Benjamin Disraeli Earl of Beaconsfield), Methuen and CO.Ltd., London, 1951, P. 100.

(107) هنري جون تمبل بالمرستون Henry John Temple Palmerston(1784-1865): سياسي ورجل دولة بريطاني من حزب الاحرار، تولى وزارة الخارجية ثلاث مرات: (1830-1834)، (1835-1841)، (1846-1851)، كما تولى رئاسة الوزراء مرتين: (1855- 1858)، (1859-1865).للمزيد من التفاصيل انظر:

The New Encyclopedia Britannica, Vol.13,PP.935-938.

(108) Cecil ,OP.Cit., P.115-116.

(109) Pearson, OP.Cit., P. 100.

(110) Warner, OP.Cit., P. 785.

(111) Woodard, E.L, The age of reform1815-1870,Great Britain,Oxford University Press, 1949, P. 118; Pearson, OP. Cit., PP. 102-103.

(112) Pearson, OP. Cit., P. 103.

(113) Boak, A.E.R. and (others), The Growth of Western Civilization, USA, 1943, PP. 600-601.

(114) Warner, OP.Cit., P. 785.

(115) Ibid., P.789.

(116) Derry, OP.Cit., P. 158.

(117) Ibid., P. 157.

(118) ارتشيبالد فيليب بريمروس روزبري Archibald Philip Primrose Rosebery (1847-1929): سياسي و رجل دولة بريطاني من الاحرار تولى العديد من المناصب المهمة في بلده ومنها وزيرا للخارجية في المدة(شباط1886-آب 1886) وكذلك شغل المنصب ذاته في المدة(اب1892-آذار1894). وتولى رئاسة الوزراء في المدة(اذار1894-ح زيران1895).للمزيد انظر:The Oxford Companion to British History, P.817

(119) Cecil ,OP.Cit., PP. 106-107.
(120) Ibid., P.108.
(121) Cecil ,OP.Cit., P.108.
(122) Earle, ,OP.Cit., PP. 300-301.

قائمة المصادر:

أولا: الكتب باللغة الانكليزية:

1- Beckett, J.C., The making of modern Ireland , London, 1966.
2- Blake, Robert, Disraeli, Great Britain, Richard Clay (The chancre Press).Ltd., 1974.
3- Boak, A.E.R. and (others), The Growth of Western Civilization, USA, 1943.
4-Cecil,Algernon,Queen Victoria and her prime,London,Eyre and spottiswoode, 1953.
5- Cook, Chris and Stevenson, John, the Longman Hand book of modern British History (1714-1995), London, 1996.
6- Craic, Will W., Outlines of History of the Modern British Working, London, 1916.
7- Dance, E.H., Outlines of British Social History, London, 1945.
8- Derry, John. W, Reaction and reform(England in the early Nineteenth Century), London, 1963.
9- Earle,John Charles, English Premiers from Sir Robert Walpole to Sir Robert Peel, London, 1923.
10- Edsall,Nicholas C.,Richard Cobden:Independent Radical,USA, Harvard University Press, 1987.
11- Eric J., The Great Reform Act of 1832, Great Britain, 1994.
12- Evans, Eric J., Sir Robert Peel: statesmanship, Power and Party, London, 1991.
13-Evans,Eric J.,Britain before the Reform Act:Politics and Society 1815-1832,Great Britain, 2008.
14- Fay, C.R.,Great Britain from Adam Smith to present day (An Ecnomic and social survey), London, 1950.
15- Fryde,E.B.and Greenway, A.Y.(Edited), Handbook of Brritish Chronology, Great Britain, 2003.
16- Gash, N., Lord Liverpool: The Life and Political Career of Robert Banks Jenkinson, Second Earl of Liverpool 1770-1828,London, 1984.
17- Halevy, Elie, The Age of Peel and Cobden" A History of the English People, 1841-1852", New York, Peter Smith, 1948.
18- Haly,W.T.,The Opinions of Sir Robert Peel"Expressed in Parliament and in public",London, (N.D.).
19- Hey, Colin. Rowland Hill: Genius and Benefactor 1795-1879. London: Quiller Press, 1989.
20- Hibbert, Christopher, Queen Victoria(apersonal History), London, 2000.
21- Hurd, Douglas, Robert Peel " A Biography", London, 2008.
22- Jenkins, Brian, Henry Goulburn 1784-1856: A Political Biography, Great Britain, 1996.
23- Jenkins, T.A., Sir Robert Peel (British History in Perspective), Great Britain, 1998.
24- Kohn, Hans, Absolutism and democracy 1814-1852"A History of the European Century", U.S.A, 1965.
25- McDowall, David, An Illustrated History of Britain, London, Longman, (N.D).
26- Northcote, Stafford Henry, Twenty Years of Financial Policy: A Summary of the Chief Financial Measures Passed Between 1842 and 1861, 1923.
27- Pearson, Hesketch, Dizzy(The life and Nature of Benjamin Disraeli Earl of Beaconsfield), London, 1951.
28- Rowse, A.L., the spirit of English History, Great Britain,1943.
29- Russell-Cruise, H., A short History of English Work and Trade, London, 1939.
30- Tene, I., A History of England (from the earliest time to 1932, Great Britain, 1946.

31- Trevelyan, George Macaulay, British History in the Nineteenth and after (1782-1919), London, 1948.
32-Thursfield, J.R., Peel, London, Macmillan and CO., 1891.
33- Watson , J. Steven, The reign of George III 1760-1815,Great Britain, The University Press(Oxford), 1960.
34- Warner, Georg Townsend and (other), The new Groundwork of British History, Great Britain, 1972.
35-Williamson , james A., The Evolution of England, Great Britain, 1944.
36- Woodard, E.L, The age of reform1815-1870, Great Britain, Oxford University Press,1949.

ثانيا: الموسوعات والقواميس باللغة الانكليزية :

37- A Dictionary of modern History 1789-1945, Edited by: A.W Palmer, Great Britain, Hazell Watson and Viney Ltd., 1962.
38-Chambers Dictionary of World History, Edited by: Bruce P.Lenman, Great Britain, Clays Ltd., 1994.
39- Dictionary of British History, Edited by: J.P Kenyon, Great Britain, Laurence Urdang Associates Ltd., 1988.
40- The History Today Companion to British History, Edited by: Juliet Gardiner and Neil Wenborn, Great Britain, Collins and Brown, 1995.
41- The New Encyclopedia Britannica, USA, 1876.
42- The Oxford Companion to British History, Edited by: John Cannon, Great Britain,Oxford, University Press, 2002.
43- Oxford Dictionary of National Biography "From the Earliest Times to the year 2000", Edited by: H.C.G. Matthew, and Brian Harrison, , Great Britain, 2004.
44- Who's Who in Victoria Britain, Edited by Roger Ellis, Great Britain, 1997.

ثالثا: الكتب المترجمة للعربية :

45- فوستر، وليم ز.، موجز تاريخ الحركة النقابية العمالية 1764-1876، ترجمة عبد الحميد الصافي، ج1، 1972.
46- كول، ج.د.هـ.، رواد الفكر الاشتراكي 1789-1850، ترجمة منير البعلبكي، ط2، بيروت، 1978.
لانجر، وليام، موسوعة تاريخ العالم، ترجمة محمد مصطفى زيادة، ج5، ط1، القاهرة، 1966.
47- ماكنزي، نورمان، موجز تاريخ الاشتراكية، ترجمة احمد عبد الرحيم مصطفى "واخرون"، ط1، القاهرة، 1960.

رابعا: الكتب باللغة العربية :

48- جامع، احمد، المذاهب الاشتراكية، ط2، القاهرة، 1969.
49- الجبيلي، عبد المنعم الغزالي، تاريخ الحركة العمالية والنقابية في العالم، ط1، بيروت،(د.ت.).
50- عجيمة، محمد عبد العزيز"واخرون"، التطور الاقتصادي في اوربا والوطن العربي، ط1، بيروت، 1972.

خامسا: الاطاريح والرسائل الجامعية :

51- البدري ، سهيلة شندي عوان، وليم غلادستون والقضية الايرلندية 1868- 1894، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد،2005.
52- حسن، علي جبر، الحركة الجارتية في بريطانيا (1838-1852)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2006.
53- الربيعي، هناء شاكر، التطورات السياسية في ايرلندا 1789-1868، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، 2000.